أريك

نشرة غير دورية تصدرها
جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة

رئيس التحرير :
د . محمد رفعت الإمام
مستشار التحرير للمواد الأرمنية :
بيرج ترزيان
سكرتير التحرير :
على ثابت صبرى

العنوان : ٢٦ ش مراد بك ـ صلاح الدين
مصر الجديدة ـ القاهرة
تليفون : ٢٦٩٠٩٥٢٦(٠٢)
البريد الإلكترونى :
arekcairo@yahoo.com

رقم الإيداع : ١٨٣٧٤ / ٢٠١٠

إعداد وطباعة : ديزاين آرت
ت : ٨١ ٧١ ٩٤٢ ٠١٢٧ ـ ١٩ ٠٨ ٢٤٣٣
da_emad@yahoo.com

المحتويات

الموضـوع | الصفحة

على سبيل
الافتتـــاحيــــة

عودة إلى تتريك الممتلكات الأرمنية المصادرة

ترجمة : سحر توفيق

بقلم : رافى بدروسيان

لو قام شخص بقتل آخر ، ثم استولى على ممتلكات وحيازات المقتول ، فسوف يعيش على عوائد جريمته . وما أن تكتشف السلطات جريمته ، فسوف يُعتبر مذنباً - أمام أية محكمة ، فى أى مكان - ومن ثم سوف يُحكم عليه ، أو يُعاقب ، ويُجبر على إعادة الممتلكات والحيازات التى اغتصبها بدون وجه حق من القانون . ولكن إذا قام شعب بقتل شعب آخر ، واستولى على ممتلكات وحيازات الشعب المقتول ، فيبدو أن قواعد أخرى يجرى تطبيقها هنا ، ويستطيع المذنبون - وأبناؤهم - الاستمرار فى الحياة على عوائد الجريمة . ويبدو أيضاً أن خلفاءهم يستطيعون الاستمرار فى تهديد خلفاء الشعب المقتول بجرائم قتل جديدة ، لو تجرأوا على ذكر جريمة القتل ، أو تجرأوا على المطالبة بعودة ممتلكاتهم وحيازاتهم . هذه هى ملحمة الشعبين التركى والأرمنى المستمرة فى التطور منذ عام ١٩١٥ حتى اليوم .

إن ما جرى فى عام ١٩١٥ من قتل للشعب - أو بالأحرى محاولة قتل شعب - لم تُؤد فقط إلى محو الأرمن من أرضهم ووطنهم منذ أربعة آلاف عام فى مدى عام إلى عامين ، ولكن أيضاً استُهلت عملية مستمرة من نقل الثروة والممتلكات والأصول (الثابتة والمنقولة) من الأرمن إلى الأتراك . هذه العملية التى بدأتها عام ١٩١٥ القيادة الاتحادية لتركيا العثمانية ، استمرت دون توقف مع الجمهورية التركية التى خلفتها لعقود طويلة باستخدام العديد من المراسيم القانونية . واكتملت هذه العملية بالتتريك الكامل والقانونى لكل الأصول والممتلكات الأرمنية - للوجود الاقتصادى الأرمنى - فى الأناضول .

سوف أُحاول فى هذا المقال شرح عملية التتريك القانونى ، وتقديم أمثلة تُصوِّر ضخامة الأصول المعنية ، ومناقشة المبادرات الأخيرة لنقض هذه العملية (بما يشمل خطوات اتخذها الأرمن ، وخطوات أعلنتها الحكومة التركية الحالية) .

هناك مثل تركى يقول : «إجعل السيف مناسباً لغمده» . ومن الطبيعى أن المرء قد يتوقع أن السيف يُصنع أولاً ، ثم يُصنع الغمد مناسباً له . ولكن ، إن كان ثمة فعل غير مقبول فى البداية ، تتبعه أفعال أخرى مطلوبة لإعطائه مظهراً لائقاً - أى فعل ما يلزم لجعل الفعل الأصلى «سليماً» - فإن هذه العبارة يُمكن استخدامها لوصف الحالة . وهذه العبارة ، «إجعل السيف مناسباً لغمده» ، هى وصف مثالى للعملية القانونية لتتريك الأصول الأرمنية .

فى ٢٧ مايو ١٩١٥ ، بعد أسابيع قليلة من بدء ترحيل الأرمن فى أبريل ١٩١٥ ، صدّق البرلمان العثمانى على قانون الترحيل . وأعقب ذلك قانون التصفية ، والذى حاول أن يُضفى بعض مظهر الشرعية لما جرى بعد الترحيلات من نهب للأصول الأرمنية . وهذا التشريع ، والذى صدر بتاريخ ١٠ يونية ١٩١٥ ، وتم تعزيزه فى ٢٦ سبتمبر ١٩١٥ ، موجهاً

مهندس مدنى وناشط أرمنى

لتشكيل لجان التصفية فى الولايات التى حدثت فيها الترحيلات. وفى هذا التشريع أُطلق على الأرمن تعبير «أشخاص منقولون» وأُطلق على أصولهم تعبير «أصول متروكة» ، وكأن الأرمن قد تخلوا عنها بإرادتهم . وأمد هذا التشريع بالخطوات الأولى لتصفية الأصول ، وأعطى الدولة سلطة تقرير إلى من ينبغى أن تُعطى تلك الأصول ، أو تُباع ، والثمن المقابل لها ، دون موافقة الملاك (ولكن بالنيابة عنهم) . وبحلول يناير ١٩١٦ ، كانت قد تشكلت ٣٣ لجنة تصفية ، تُغطى كل منطقة الأناضول ، تقوم بتسجيل ، وعمل قوائم ، وتقييم والاحتفاظ ببعض الأصول لإعادتها فى المستقبل إلى الأرمن ، ولكن أيضاً تم بيع أو توزيع أصول أخرى على اللاجئين المسلمين . ونصّ القانون أيضاً على أن الأصول التى تعود إلى المؤسسات الخيرية الأرمنية ، مثل الكنائس أو المدارس ، تُنقل إلى إدارة الدولة للمؤسسات الخيرية ، أو إلى خزانة الدولة . وكان المفترض جمع الأصول النقدية والمنقولة للأشخاص المرّحلين وحفظها فى حساب صندوق خاص لصالح الملاك . وبالطبع ، إذا كانت أية أصول متروكة تحت أيدى آلاف الموظفين الحكوميين وأعضاء لجان التصفية ، فقد استخدموها لإثراء أنفسهم ، كما فعل آلاف الأتراك والأكراد من السكان المحليين الذين استولوا على البيوت والمزارع والبساتين والمخازن والمصانع والمناجم والفنادق والمحلات والمتاجر والأدوات والحيوانات والطيور التى كانت يوماً ملكاً للأرمن .

ومكان الملفات التى تعود إلى هذه الـ ٣٣ من لجان التصفية لغز . والدولة التركية ، التى تتشدق بأن كل سجلاتها الوثائقية مفتوحة (وتدعو بإصرار إلى فتح سجلات الوثائق الأرمنية رغم أنها مفتوحة فى الواقع فعلاً) ، تستمر فى الحفاظ على سرية هذه السجلات المهمة للأصول الأرمنية . ومن المثير للعجب أنه فى عام ٢٠٠٥ ، عندما حاولت الحكومة التركية الحالية أن تستجيب لمبادرة التحديث مع الاتحاد الأوربى بترجمة سجلات الأراضى العثمانية القديمة وبيانات صكوك الملكية ، وتسجيلها إلكترونياً ، وفتحها للعامة ، منعها من ذلك تحذير صارم - بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٠٥ - أصدرته لجنة الأمن القومى للقوات المسلحة التركية . «إن السجلات العثمانية المحفوظة فى مكاتب الإدارة العامة لسجلات الأراضى ومسوح الأراضى لابد أن تبقى مغلقة ولا تُتاح للعامة ، حيث من الممكن استغلالها عن طريق الادعاءات المزعومة بالإبادة ودعاوى المطالبات ضد أصول مؤسسة الدولة الخيرية» . وجاء فى التقرير أيضاً : «إن فتحها للاستخدام العام للجمهور ضد مصالح الدولة» .

عندما هُزم العثمانيون وهرب القادة الاتحاديون من إسطنبول فى غواصة ألمانية ، أبطلت الحكومة العثمانية الجديدة المنتخبة ، فى ٨ يناير ١٩٢٠ ، قانون التصفية ، وأوصت بإعادة كل الأصول الأرمنية ، أو بتعويض معادل ، لأصحاب الحق الأصليين . ولسوء الحظ صُفيت حكومة إسطنبول نفسها قبل أن يُطبق هذا القانون ، وسرعان ما أخذت الحكومة القومية التى استولت على الحكم فى أنقرة خطوات لإلغائه . ويبدو أن رجال برلمان أنقرة ، الذين كان معظمهم اتحاديين ، كانوا مشغولين بالأصول الأرمنية أكثر من انشغالهم بـ «حرب التحرير» التى كانت مستعرة ضد اليونانيين فى ذلك الوقت . كان هؤلاء الاتحاديون الذين يجتمعون حول مصطفى كمال أتاتورك لديهم دافعان قويان للالتحاق بحكومة أنقرة : الأول ، ضمان استمرارهم فى التمسك بهذه الأصول التى نهبوها ، وضمان منع عودة تلك الأصول إلى أى أحياء من الأرمن ؛ والثانى، التهرب من أية إدانة أو عقاب على «جرائم ضد الإنسانية» قد تُوجهها إليهم حكومة إسطنبول العثمانية وقوى الحلفاء التى تحتل إسطنبول ، والتى كانت تبحث عنهم بشدة .

وفيما بعد ، أبطل برلمان أنقرة التشريع الذى أقره برلمان إسطنبول ، وأعاد قانون التصفية الاتحادى فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٢ ، وتم تعيين أعضاء جدد للجان التصفية، وبهذا أُثرى الوجهاء المحليون . وتغير مصطلح «أشخاص منقولون» إلى «أشخاص مفقودون أو هربوا من البلاد» . وأقرّ القانون أنه لو عاد هؤلاء الأشخاص فى يوم من الأيام ، فسوف يتسلمون أصولهم وودائعهم؛ وإلا فإن كل الأصول سوف تُباع وتذهب عائداتها إلى خزانة الدولة ، بعد تيقن المحاكم فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين أو الهاربين . وثبتت صعوبة متطلبات تحقيق تيقن المحكمة من الأشخاص المفقودين أو الهاربين ، وبالتالى تمت مراجعة القانون فى ٢٩ أبريل ١٩٢٣ ، لإعطاء مهلة للأشخاص المفقودين أو الهاربين أو الملاك السابقين لمدة أربعة أشهر (إن كانوا داخل البلاد) أو ستة أشهر (إن كانوا بالخارج) للمطالبة بأصولهم . وفى سبتمبر ١٩٢٣ ، صدّق البرلمان على قانون يمنع عودة الأرمن إلى قيليقية وشرق الأناضول . وبإضافة المزيد من التعديلات فى قانون جديد بتاريخ ١٣ مارس ١٩٢٦ ، باعت الدولة الأصول إلى مستثمرين أتراك محليين بناءً على تقييمات منخفضة تعود إلى وقت الحرب عام ١٩١٥ ، بدلاً من القيمة الحالية فى ذلك الوقت . (وثمة تقديرات بأن قيمة الأصول لابد أن تكون قد تضاعفت أكثر من ١٢ مرة بين ١٩١٥ و ١٩٢٦) . وقد تحدد أيضاً أن أى أرمن يعودون لن يتسلموا الأصول الفعلية ، وإنما سيتسلمون أموالاً وفق التقييم القانونى لعام ١٩١٥ . وظل هذا القانون سارياً حتى عام ١٩٨٨ ؛ فإذا كان أى أرمنى ، حتى ذلك الوقت ، قد طالب بالتعويض ، لتم تقييم ممتلكاته وفق قيمتها عام ١٩١٥ . وفى أغسطس ١٩٢٦ ، أُعيد النظر فى القانون لكى تقوم الدولة بتأميم أية أصول باقية ولم يطلبها أى أرمن قبل معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ .

وأقرّ قانون آخر بتاريخ ٣١ مايو ١٩٢٦ بتمكين العائلات وورثة «الشهداء» - وهم الموظفون الذين أعدمتهم حكومة إسطنبول بسبب دورهم فى ترحيل الأرمن - أو الاتحاديون الذين اغتالهم الأرمن ، من تلقى معاشات اعتُبرت «نقود الدم» من عوائد الأصول الأرمنية . وقد ظل هذا القانون أيضاً سارياً حتى عام ١٩٨٨ .

وبالإضافة إلى الأصول الأرمنية التى احتفظت بها الدولة التركية ، كانت قضية الأصول التى وضع مواطنون أتراك أيديهم عليها موضوع مجادلات عنيفة فى البرلمان . وحيث أن معظم تلك الأصول يحتفظ بها هؤلاء دون أية وثائق ، كانت هناك مشاكل فى نقلها وبيعها . وفى ٢٤ مايو ١٩٢٨ ، أُعدت سندات ملكية جديدة للأصول الأرمنية ، وفى ٢ يونية ١٩٢٩ ، صدر قانون جديد أعطى الحق فى الحصول على سند ملكية لحائزى الممتلكات العقارية لفترة محددة . وبناءً على ذلك، فإن أية أراض خالية ، مثل الحقول والبساتين والمزارع التى ظل أى شخص حائزاً لها لخمسة عشر عاماً منذ عام ١٩١٤ ، وأية مبان أو غير ذلك من العقارات تمت حيازتها لمدة عشر سنوات منذ عام ١٩١٩ ، أصبحت ملكيةً قانونيةً للأفراد الذين اشتروها أو سرقوها أو احتلوها أو استولوا عليها .

وهكذا أصبح التتريك القانونى للأصول كاملاً . ولكن ، لم يكن كل من اشتروا الأصول من خزانة الدولة قادرين على دفع الأقساط المطلوبة منهم . فتمت الموافقة على تعديلات جديدة فى عام ١٩٣١ لتخفيض الديون والرهونات للخزانة ، ثم أُلغيت ، وبهذا تم تشجيع نمو الاقتصاد الذى جرى «تتريكه» .

كانت الودائع التى تحتفظ بها خزانة الدولة نيابة عن المرّحلين يتولاها قانون صادر بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٢٨ ، والذى قنن النقل المباشر للأموال إلى ميزانية الدولة ،

بدءاً بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ليرة تركية فى عام ١٩٢٨ . وبناءً على الزيادة النسبية لميزانية الدولة التركية ٩٢٠ مرة منذ عام ١٩٢٨ حتى عام ٢٠٠٨ ، يكون ذلك معادلاً لحوالى ٢٧٦ مليار ليرة تركية اليوم ، أو ١٥٠ مليار دولار أمريكى . وهناك ٣,٩ مليون ليرة تركية أخرى من الودائع الأرمنية تم تحويلها إلى ميزانية الدولة فى عام ١٩٣١ ، مع وصفها كعائدات من الأصول أو الضرائب على الأصول .

ومن الصعب تقييم قيمة الأصول الأرمنية التى استولت عليها الحكومات العثمانية والجمهورية التركية أو الأفراد من مواطنيهما ، ولكن تركيب الأجزاء القائمة للصورة يُمكن أن تمدنا بنظرة خاطفة على فداحة السرقة. فى عام ١٩١٦ ، حّولت الحكومة التركية مبلغ ٥ مليون ليرة تركية عثمانية ، وهو ما يُوازى ٣٠,٠٠٠ كيلوجرام من الذهب ، إلى بنك الرايخ فى برلين . هذا المبلغ الكبير الذى تم إيداعه فى وقت الحرب ، يُمكن أن يكون هو إجمالى الودائع الأرمنية والمبالغ التى تحصّلت من لجان التصفية . هناك المزيد من ودائع الذهب غير المعلومة فى الدويتش بنك . وأثناء مناقشات مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة حول الأصول الأرمنية ، كانت هناك إشارة إلى ٤٠ مليون دولار أمريكى . وبالنسبة للأصول الحقيقية ، تُشير السجلات الخاصة بطلعت باشا ـ القائد الاتحادى ـ إلى أنه فى عام ١٩١٥ ، تم توزيع ٢٠,٥٤٥ بناية ، و٢٦٧,٥٣٦ فداناً من الأرض ، و ٧٦,٩٤٢ فداناً من مزارع الكروم ، و ٧٠٣,٩٤١ فداناً من أشجار الزيتون، و ٤,٥٧٣ فداناً من بساتين التوت على المستوطنين المسلمين من بين الأصول التى تم الاستيلاء عليها من الأرمن .

وبناءً على فقدان سكان يبلغ عددهم ١,٥ مليون نسمة ، وإذا حسبنا ١٠ أفراد للعائلة ، فإن فقدان البيوت وحدها قد تصل على الأقل إلى ١٥٠,٠٠٠ منزل . لقد أُفرغ ٢,٩٠٠ موطناً أرمنياً من سكانها ؛ وفى تلك المواطن ، كانت هناك ٢,٣٠٠ كنيسة ، و ٧٠٠ مدرسة تحت ولاية بطريركية إسطنبول الأرمنية التابعة للكنيسة الرسولية . فإذا أُضيفت الكنائس والمدارس الأرمنية الكاثوليكية والبروتستانتية إلى هذا العدد ، سوف يتجاوز العدد ٤,٠٠٠ بكل بساطة . معظم تلك الكنائس والمدارس كان لها مؤسساتها الخيرية لتوليد العوائد من أجل تشغيلها وصيانتها . وعلى سبيل المثال ، كنيسة القديس جيراجوس الأرمنية فى ديار بكر / ديكراناجيرد ، وهى واحدة من أكبر الكنائس فى الشرق الأوسط ، وتشمل أبرشية كبيرة ، كان لها أكثر من ٢٠٠ من الممتلكات فى ديار بكر كجزء من مؤسستها الخيرية . ومؤسسة كلية ساناساريان فى أرضروم / جارين . كانت تمتلك عدة دكاكين وبيوت فى أرضروم ، وكذلك بناية ساناساريان للمكاتب فى إسطنبول لدفع نفقات المدرسة . وكان المستشفيان الأرمنيان ، القديس پرجيتش (القديس المخلص) والقديس أجوپ ، كانت لها حيازات كبيرة فى إسطنبول لتدفع تكاليف بناية المستشفى ونفقات العاملين بها ، وكذا لتقديم إعانات من العناية الطبية للأرمن الفقراء .

بعد عام ١٩١٥ ، اختفت كل تلك الأصول ، فيماعدا مستشفيان وبعض الكنائس والمدارس الأرمنية فى إسطنبول . فإن لم تكن تلك المبانى المدرسية والكنائس قد دُمرت بالكامل أو تُركت للتدهور والتلف، فقد تم تحويلها إلى بنوك ، أو مساجد ، أو مدارس حكومية ، أو مراكز اجتماعية ، أو اصطبلات أو مخازن . واستولى السكان المحليون من الأتراك والأكراد أو اللاجئون المسلمون من البلقان على البيوت الأرمنية . والأصول الاقتصادية الأرمنية مثل المزارع والبساتين وأشجار الزيتون والدكاكين والمصانع والمناجم أصبحت حجر الأساس فى الاقتصاد التركى

ورأس المال البادئ لمعظم رجال الصناعة الأثرياء من الأتراك اليوم . واستمرت الحكومة التركية فى مصادرة الأصول الأرمنية وتقنين أوضاعها حتى سنوات العقد الأول من القرن الحادى والعشرين . وبتطبيق قانون أُقر فى عام ١٩٧٤ ، أكثر من ١٤٠٠ من الأصول التى أُحرزت قانوناً من المؤسسات الخيرية الأرمنية فى إسطنبول منذ عام ١٩٣٦ ، أُعلن أنها غير قانونية ومصادرة من قبل الدولة .

وفى السنوات الثلاث الأخيرة ، اتخذت الدولة التركية بعض الخطوات لنقض عملية تأميم الأصول الأرمنية . بعد فقدان العديد من القضايا التى تتعلق بمصادرة الأصول ، والتى رفعتها مؤسسات إسطنبول الخيرية الأرمنية أمام محكمة حقوق الإنسان الأوربية ، أعلنت الدولة مؤخراً أن ١٦٢ ، أو حوالى ١٠ بالمائة ، من الأصول التى صودرت بعد عام ١٩٧٤ سوف تُعاد إلى المؤسسات الخيرية الأرمنية . ورغم أن تلك خطوة أولى مشجِّعة ، فليس ثمة إشارة لأية عودة للأصول التى تم الاستيلاء عليها فى عام ١٩١٥ . ويبدو الرقم١٦٢ باهتاً مقارنةً بمئات الآلاف من الأصول المصادرة .

وعندما قررت الدولة التركية استعادة كنيسة الصليب المقدس أغتمار فى ڤان ، فعلت ذلك فقط بتحويلها إلى متحف حكومى . وعندما جمعت الجاليات الأرمنية أموالاً من جميع أنحاء العالم لترميم كنيسة القديس جيراجوس فى ديار بكر ككنيسة عاملة ، رفضت الدولة التركية تقديم أى تمويل . وتجرى عملية استرداد الأملاك التابعة لكنيسة القديس جيراجوس ، والتى يبلغ عددها مائتان ، أمام المحاكم والمفاوضات مع سلطات مدينة ديار بكر . وقد قررت البطريركية الأرمنية فى إسطنبول اللجوء للقضاء لاستعادة بناية المكاتب الموقوفة على ساناساريان فى إسطنبول لتكون أول قضية ـ جس نبض فيما يتعلق باستعادة الأصول الأرمنية التى صودرت فى عام ١٩١٥ . وتُشير الدلائل أن الحكومة سوف تُواجه هذه القضية بشراسة ، حيث أنها قد تُصبح سابقة لأعداد مضاعفة من المطالبات المماثلة لاحقاً .

ومن المستحيل المطالبة باسترجاع المقتولين ، أو إعادتهم . لكن ممتلكاتهم يُمكن ، بل وينبغى ، أن يُطالب بها من ورثتهم . إن الأصول التى استولى عليها القتلة يُمكن ولابد أن تعود لورثة الضحايا . وهذه ينبغى أن تكون نقطة انطلاق ، قائمة على الحوار وعدم العنف ، لعملية مواجهة الماضى * .

---

* The Armenian Weekly.

المصـادر

- Ayse Hur, "Ermeni Mallarini Kimler Alde" (Who Got the Armenian Assets?), Taraf, Istanbul, March 2, 2008.
- Taner Akcam, Ermeni Meselesi Hallolmustur, Iletisim Yayinlari, Istanbul, 2008.
- Ugur Ungor, "Confiscation and Colonization: The Young Turk Seizure of Armenian Property," The Armenian Weekly Magazine, April 2011.
- Nevzat Onaran, Emvali Metruke Olayi: Osmanlida ve Cumhuriyette Ermeni ve Rum Mallarinin Turklestirilmesi (The Abandoned Assets Event: The Seizure/Turkification of Armenian and Greek Assets), Belge Yayinlari, Istanbul 2010.
- Raffi Bedrosyan, "Searching for Lost Armenian Churches and Schools in Turkey," The Armenian Weekly, Aug. 1, 2011.

أسئلة أساسية

ترجمة عن الترجمة الإنجليزية : سحر توفيق

بقلم : إتيين محجوبيان

ليس من السهل فهم الأحداث التاريخية وتقييمها تقييماً يخلو من التحيز . وينبغى لنا أن نتعلم التاريخ من المورخين. لكن المؤرخين دائماً يقتبسون مؤرخين آخرين ، وفى النهاية يقتبسون من أشخاص ليسوا معاصرين للأحداث. ومن غير المحتمل أن كل هؤلاء الناس ليس لديهم تحيزات ولا يُشوهون الحقائق ، سواء كان ذلك عن علم أو عن غير علم منهم . وتحت هذه الظروف ، يُنقل التاريخ من ماض مشوش ليُصبح «قصة» مفهومة ومنطقية وتُرضى أسماعنا . وشرف المؤرخ يتطلب إظهار كل الحقائق والمعلومات المتاحة ، دون استثناء ودون تلاعب مقصود . وبدون ذلك ، تقدم لنا صيغ مختلفة من نفس الأحداث ، ويتركنا ذلك نهباً للتشوش .

أحد الأشياء التى يبقى أن نعملها أن ندرس هل هذه القصص التاريخية تضع فى اعتبارها كل الحقائق المعروفة التى وصلتنا أم لا ؟ . وهناك ثلاثة أسئلة أساسية فى قضية ترحيل الأرمن عام ١٩١٥ لاختبار إن كان قد جرى تجاهل الحقيقة أو تشويهها لإحراز اتساق داخلى أم لا .

السؤال الأول : «أين الرجال ؟»

لقد سُجل فى دفتر طلعت باشا ـ وهناك إجماع عام ـ أن الأرمن أُخذوا مشياً على الأقدام من تراقيا إلى كارس فى قوافل . وكانت القوافل تتألف من النساء والأطفال وكبار السن . ومن ناحية أخرى ، وفقاً للمؤرخين القوميين الأتراك ، فى نفس الفترة كانت عصابات الأرمن فى حالة تمرد وقتلوا مئات الآلاف من الناس . لماذا لم يُحاول هؤلاء الرجال إنقاذ زوجاتهم وأطفالهم وأمهاتهم وآبائهم الذين كان يُرافقهم إلى منافهم عدد قليل من رجال الشرطة ؟ لماذا لم يُحاربوا عصابات قطاع الطرق الذين هاجموا القوافل ؟ أو ، لماذا لم تتحد هذه العصابات من أجل عصيان مسلح ؟

ولنأخذ فى اعتبارنا أن تعداد الأرمن فى ذلك الوقت كان مليوناً ونصف المليون ، ومن ثم كان هناك حوالى ٣٠٠,٠٠٠ رجل قادر على حمل السلاح . إجابة هذا السؤال هى أن الرجال الأرمن كانوا بالفعل مجندين فى الجيش . ولكن هذه الإجابة غير كافية : لأنه لو كانت عائلاتهم تُساق إلى الصحارى ليس من الممكن تصديق أن الجنود الأرمن لن يفروا ليُحاولوا إنقاذهم . إذن ماذا يُمكن أن يكون السبب ؟ ربما لم يكونوا قادرين على مساعدتهم . ربما معظمهم لم يعد على قيد الحياة بالفعل . باختصار ، إن تعريف الإبادة ينبغى أن يُعتبر منطبقاً ليس فقط على النفى ، ولكن أيضاً على ما حدث لهؤلاء الذين كانوا مجندين فى الجيش .

السؤال الثانى : « ماذا حدث للممتلكات ؟ »

طبيعى أن المؤرخين ركزوا على أحداث ١٩١٥ . لكن القضية التركية الأرمنية ترجع إلى أزمنة سابقة على هذا التاريخ . إن موضوع القضية لم يغيِّر فقط التشكيل الإنسانى والشخصى والثقافى للأناضول ، ولكنه غيّر إلى الأبد التوازن بين الطبقات والجماعات الاجتماعية . فقبل عام ١٩١٥ ، كانت شريحة كبيرة من الأرمن تعيش فى مركز مدن الأناضول ، وكانت نسبتهم بين السكان فى المركز عالية جداً . ومن ثم ، كان قسم كبير من المبانى والأراضى فى المركز وكذا قطع كبيرة من الأراضى المحيطة بالمركز وتحتوى أديرة ومدافن كانت ملكاً للأرمن . فى الوقت الحالى ، أصبحت هذه الأراضى المحيطة جزءاً من المحور المركزى وتُشكل الآن الجزء الأعلى قيمة بين المواقع السكنية . فبأى آلية انتقلت هذه الثروة ؟ ومن الذى حصل عليها؟ وما هى العلاقة بينها وبين الوجهاء الجمهوريين والطبقة الحاكمة ؟ أليس من المعقول أن نستنتج أن الاتحاديين ، الذين وفقاً لهم صودرت «الممتلكات المهجورة» ، «بحساسية شديدة» ، قد أعطوها «لمن يستحق» من الأشخاص كغنيمة ؟ باختصار ، إن موضوع الإبادة ليس فقط ما حدث للناس ، ولكن أيضاً كيف تصرف مرتكبوها لخلق نظام «توزيع جديد» ، ولهذا السبب تُصبح القضية أيضاً «مشكلة تركية» تنتظر الحل .

السؤال الثالث : « أين الوثائق ؟ »

كلنا نتحدث عن فتح الأرشيفات . ولكننا لا نسأل لماذا فُقدت الأرشيفات المركزية لحزب الاتحاد ، وأرشيفات التشكيلات المخصوصة وأرشيفات وزارة الداخلية فى تلك الفترة . إن الوثائق التى كُتبت بعد عام ١٩١٥ مباشرة تصف ، وتذكر أمثلة ، أن هذه الأرشيفات تم تدميرها عمداً . لماذا لم يحتفظ قادة الدولة العثمانية ، المشهورون بالاحتفاظ بالأرشيفات ، بتلك الوثائق الحساسة ؟ لماذا يُفضّل الاحتفاظ بالوثائق الباقية فى أرشيفات هيئة الأركان العامة ؟ وباختصار إذن ، إن قضية الإبادة ترتبط ليس فقط بأحداث الماضى ، ولكن أيضاً بالعقلية الحالية للدولة والوضع الراهن .

هذا الموضوع لم يعد منذ وقت طويل «قضية أرمنية» . لقد أصبح حالة لا غنى عنها للدمقرطة Democratization ، لبناء تركيا جديدة ، ومتطلباً أساسياً لينظر كلٌ إلى الآخر وجهاً لوجه * .

*إتيين كاتب يعيش فى إسطنبول . نشر هذا المقال فى جريدة زمان التركية يوم ٢٣ فبراير . وترجمه من التركية أروتيون مرانچى .

أرمينية والكويت

فى ١٩ أبريل ٢٠١٢ ، استقبل رئيس وزراء دولة الكويت الشيخ جابر المبارك آل حمد الصباح السفير فادىّ تيشرتشوغليان سفير أرمينية لدى دولة الكويت . وخلال اللقاء ، استعرض الجانبان المسار الحالى للتعاون الأرمنى الكويتى وإمكانية تعميق العلاقات بين الدولتين وتوسيعها مستقبلاً . وقد أبدى رئيس الوزراء الكويتى رضاه على مستوى العلاقات الثنائية ، وأشار إلى عزم دولته على دعم تعاونها فى المجالات الثقافية والتعليمية والعلمية والاقتصادية وتشجيع الاستثمارات . كما أشاد بنشاط اللجنة الاقتصادية الكويتية الأرمنية المشتركة باعتبارها أبرز مكوّن فى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية . هذا ، وقد سجّل الطرفان الأداء المثمر لنشاط سفارة دولة الكويت فى أرمينية مؤكدين أنها تعطى مضموناً جديداً للعلاقات الثنائية .

لماذا يعتبر ٢٤ أبريل مهماً جداً لتركيا ؟

ترجمة : سحر توفيق

بقلم : أورهان كمال چنكيز

عندما بدأتُ أكتب هذا المقال ، رأيتُ الدورية الأسبوعية الأرمنية ـ التركية آجوس Agos قد نشرت مقالاً جاء فيه كل ما أريد أن أقوله حول هذا الموضوع .

وأنا أتفقُ تماماً مع آجوس بأن الاعتراف بـ ١٩١٥ ليس أمراً يخص فقط الماضى ، ولكنه يخص أيضاً مستقبل هذا البلد . إنه أيضاً يختص بالسعى للعدالة لضحايا لا نهاية لهم لتلك المأساة . وكما تُشير آجوس ، يكمن الحل فى حوار بين الأتراك والأرمن . . . وليس فى تصريحات من سياسيين ينتمون إلى طرف ثالث ، والذين يستغلون هذا الموضوع لمصالحهم السياسية الخاصة . وكما صّرحت آجوس ، إن تركيا بالفعل بسبيلها لمواجهة جرائمها الماضية من خلال قضيتىّ الانقلاب وإرجنيكون Ergenekon . ولكن بدون الاعتراف بما حدث فى عام ١٩١٥ ، لا يُمكن اكتمال هذه العملية بأى حال . إننى أنحنى باحترام أمام الضحايا الأرمن الذين عانوا بشدة وأولئك الذين فقدوا حياتهم فى عام ١٩١٥ ، وأترك الساحة لآجوس ومقالها المحمّل بالمغزى :

«إن السبب الذى يجعلنا لا نُريد نسيان الأشياء التى حدثت منذ ٩٧ عاماً ليس فقط أننا نُريد تقديم تعازينا للأرواح البريئة التى فُقدت ، ولكن أيضاً بسبب إيماننا العميق بمستقبل آخر . . . إن المعنى الأعمق الذى يكمن فى كلمات الشاعر البارز هوڤهانس تومانيان «ليحيا الأطفال ، ولكن ليس كما حيينا» ، يُشير إلى مسئولية بناء مستقبل ينعم بالسلام . إن إحراز معرفة راسخة بكيف حدثت إبادة للناس والطبيعة والحضارة جميعاً فى عام ١٩١٥ هو شرط لا غنى عنه لمثل تلك المسئولية .

«بينما نتذكر عام ١٩١٥ ، نجد فى أنفسنا القوة ليس من رغبتنا فى العقاب أو الانتقام ، ولكن من توقنا إلى التخلص الجماعى من سلاسل الماضى . لأن الحقيقة هى التى سوف تُحررنا فى النهاية . إنهم يُخيفون الناس عندما يقولون «إنهم يدعون أجدادنا بالقتلة !» لكن هؤلاء الذين يحملون المسئولية ليسوا أتراكاً ، ولا مسلمين ، ولا أكراداً . لأن أولئك الذين يرتكبون الإبادات ليسوا البشر ، وإنما العقليات . لقد ارتكبت العقلية الاتحادية ، مثل النازيين تماماً ، التضحية بكل من الضحية والمجرم ؛ لقد رحل الأشخاص الذين فقدوا حياتهم ، لكن من بقوا أصبحوا مرضى . وما جعل الحكومات المتعاقبة شريكة فى هذه الجريمة عميقة الجذور هو السياسة النظامية للنسيان والإنكار .

«الواقع أننا لم نعد نُجادل فيما حدث عام ١٩١٥ فى تركيا . كل شخص يُجادل فى هذا الموضوع يعلم أنه ،

في تلك السنة المظلمة والسنوات التى أعقبتها ، اقتُلعت الآلاف من الناس من بيوتهم ولم يستطيعوا العودة إليها أبداً ، وترقد الغالبية العظمى منهم فى مكان ما فى ركن ما من الأناضول أو الصحراء السورية بدون شاهد قبر . ويعلمون أيضاً أن كثيرين اضطروا لتغيير ديانتهم ليتمكنوا من البقاء أحياء ولجأوا لحماية عائلات مسلمة . . . وفى أيامنا هذه ، لا تلقى هذه الحقائق سوى مجادلات مسترسلة فى عناد آثم ، «لا يجرؤ أحد أبداً على القول بأننا ارتكبنا جريمة إبادة !» وكأن استخدام أية كلمة أخرى يُمكن أن تُقلل من كل ما حدث . . .

«وإذ يقترب عام ٢٠١٥ ، نشهد بعض الجهود التى تُبذل لجر تركيا إلى أرض أكثر إمعاناً فى القومية ، وهذا يُثير قلقنا . . . وطالما يفشل الأتراك والأرمن فى رؤية كيف أن الطرف الثالث يستثمر نفاقاً هذه القضية ، وطالما لا يستطيعون بذل مجهود جماعى لحل مشاكلهم معاً ، فسوف يكون علينا أن نعيش مع كل هذه الهموم لوقت طويل جداً . هذا أمر لا مناص منه .

«إن تركيا تتذكر الحقائق الخاصة بتاريخنا الجمهورى ، رغم أن ذلك يأتى متأخراً جداً ومع الخيوط متصلة . وتقوم تركيا بتسوية قضاياها مع الانقلاب والمذابح والجرائم التى ارتكبتها الدولة . إن محاكمة إرجنكون The Ergenekon trial ، ومحاكمة ١٢ سبتمبر ، وتحقيق ٢٨ فبراير ، والتحقيق فيما حدث فى ديرسيم عام ١٩٣٨ . كل هذه مجتمعة وكل واحدة فى حد ذاتها تحمل أهمية تاريخية . فلو تم تناول تلك القضايا كما يجب ، فمن المحتمل أن تأخذ بلادنا إلى طريق جديد تماماً . وعندما نُلقى نظرة أعمق على تلك المحاكمات والتحقيقات لكى نفهم مغزاها بشكل أفضل ، يُمكن أن نرى أن كل الجماعات فى تركيا - الأتراك والأكراد ، المسلمين والعلويين - قد وقعوا ضحايا لممارسات الدولة . ورغم أن كل جماعة تحتفظ بميلها لوضع صورتها كضحية فى المقدمة ، فإن نظرة كلية إلى السياسات تُشير إلى أن الأيديولوچية المؤسسة هى التى تكمن تحت جذور كل تلك المآسى والضحويات .

*« . . . وبدون تأمين المعرفة بكل ما حدث فى عام ١٩١٥ ، فقد نقترب من الدرج المؤدى إلى تركيا الجديدة ، لكننا لن نتمكن من دخولها» * .*

---

* النص ترجمة من الإنجليزية عن «توداي زمان» .

أرمينية والإمارات

فى ١٠ أبريل ٢٠١٢ ، قدّم السفير كيغام غريبچانيان سفير جمهورية أرمينية بالإمارات العربية المتحدة أوراق اعتماده إلى الرئيس الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان . وأثناء الحديث الذى جرى بعد مراسم تسليم أوراق الاعتماد ، أبلغ السفير غريبچانيان تحيات وتمنيات الرئيس الأرمنى سيرچ سركيسيان إلى رئيس الإمارات العربية المتحدة . وخلال المقابلة ، بحث الطرفان المسائل المتصلة بتطوير العلاقات بين أرمينية والإمارات العربية المتحدة . وقدّم الشيخ خليفة تمنياته للسفير بالنجاح ، ونوّه عن أهمية تعميق التعاون مع أرمينية فى المستقبل ، وأبلغ تحياته وتمنياته للرئيس الأرمنى سيرچ سركيسيان .

نحن نسلِّم أنفسنا إلى « جريمة الإبادة »

بقلم : محمد على بيراند

ترجمة : سحر توفيق

اليوم هو ٢٤ أبريل . مرة أخرى ، كما يحدث كل عام ، سوف يتساءل سكان تركيا البالغ عددهم ٧٠ مليوناً ماذا يقول الآخرون عن القضية الأرمنية . ماذا ستقول واشنطن ؟ أى بلد سوف يقبل مطالبات الإبادة الأرمنية ؟ سوف تمر الأيام ثقيلة الوطأة ، وفى النهاية ، سوف ننسى مرة أخرى كل شئ . هذه العملية أشبه بالتعذيب الصينى . خاصة وأن عام ٢٠١٥ يقترب ، وسوف يزداد الضغط . وكما فعلت تركيا من قبل ، سوف يكون رد فعلها عنيفاً ، سوف تتلفظ بالتهديدات ، ولكنها تهديدات تظل بلا تأثير . هل تعرف لماذا ؟ لأن الأرمن استطاعوا إقناع جزء كبير من العالم بقبول مطالباتهم حول الإبادة . إن المطالبات التركية المضادة كانت متأخرة جداً وضعيفة جداً فى آن واحد . ولسنا بحاجة للذهاب بعيداً لرؤية ذلك . فى الأسبوع الماضى فقط ، أُرسل إلى مكتبى كتاب من ١٠٠٠ صفحة حول الموضوع .

هذا الكتاب جمعه الصحفى والكاتب الألمانى الشهير ڤولفجانج چوست Wolfgang Gust . ويتضمن كل وثائق الأنشطة التى مُورست ضد الأرمن والتى حُفظت فى أرشيفات وزارة الخارجية الألمانية فى عامىّ ١٩١٥ و ١٩١٦ . وتشمل هذه الوثائق ليس فقط تلك الوثائق التى أرسلها الدبلوماسيون الألمان أو أعضاء البعثات الألمانية فى تركيا ، ولكن أيضاً آراء ومناقشات من داخل الحكومة الألمانية حول نفس الموضوع . (Der Volkermord an den Armeniern 1915/16. Dokumente aus dem Politischen Archiv des deutschen Auswartigen Amts, Verlag zu Klampen, 2005,ISBN 3-934920-59-4) .

الكتاب باللغة التركية . وقد نُشر بالفعل باللغات الإنجليزية والألمانية والأسبانية والبرتغالية . ورسالة هذا الكتاب هى : «حيث أن الأتراك لن يفعلوا هذا ، فلنفعله نحن . لابد أن يروا هذه الوثائق ويفهموا الحقائق التى فهمناها . لابد أن يقتنعوا بأننا لا نتصرف كأعداء لهم ، ولكننا نُحاول أن نشرح ما حدث» . وقد تُرجم الكتاب إلى لغة تركية واضحة ومفهومة للغاية ، وجميلة جداً ، فى دار نشر بيلچى Belge Publishing House . ومن الواضح أن إعداده استغرق سنوات . وهو كتاب بالغ الأهمية ودراسة مرتفعة التكلفة .

وبدون الدخول فى التفاصيل ، إذا قرأتَ الكتاب ونظرتَ إلى الوثائق ، ولو كنتَ شخصاً لم يعرف شيئاً

عن الموضوع قبل قراءة هذا الكتاب ، فلن يكون هناك سبيل إلا أن تُصدِّق الإبادة وتنحاز للأرمن حتى لو كنتَ خبيراً فى الموضوع ، أو قمتَ بأبحاث حول ما حدث من الجانب التركى ، مرة أخرى ، سوف تشعر بالحيرة والاضطراب . وسوف تكون لديكَ أسئلة كثيرة .

فى خطاب يحتويه الكتاب ، يقول جريج سركيسيان Greg Sarkissian رئيس معهد زوريان فى كندا ، أن السلام الحقيقى يُمكن تحقيقه فقط عندما تكون مصادر المعلومات حول ماضى الأمم متاحة ، ويُصبح من الممكن للأمم أن تتحدث حول الماضى بشكل علنى . ويقول أيضاً أنه بهذه الطريقة سوف يتطور التفاهم المتبادل بدلاً من الكراهية .

والآن ، أُريد أن أسأل كل المسئولين الأتراك : فى السنوات الخمسين الأخيرة ، هل قمتم بمثل هذه الدراسة؟ هل بحثتم المصادر الدولية ـ ومهما كانت متحيزة أو من من جانب واحد ـ هل كنتم قادرين على نشر هذا الكتاب ؟ أى نوع من الدراسة قمتم به ـ مع الانتقال خارج مصادرنا الخاصة ـ يُمكن أن تُقنع الجمهور الدولى ؟ هل كنتم مقتصرين على أو مكتفين باستخدام الأرشيفات التركية وحدها لأنكم لم تستطيعوا أن تجدوا وثائق أو أدلة جديرة بالتصديق ؟

دعونا لا نخدع بعضنا البعض : لو كنتم تستطيعون تقديم إجابات صحيحة على هذه الأسئلة ، فسوف تكونون قادرين على توضيح بعض الحقائق المهمة للغاية لنا .

وأعرف أنكم ستظلون ملتزمين بالصمت * .

* نقلاً عن صحيفة «حريت» التركية .

إصـــــدارات

أولاد الشوارع فى مصر

عن دار القدس بالقاهرة ، صدر مؤخراً أحدث كتاب للباحث المصرى د . محمد رفعت الإمام ، وهو بعنوان «أولاد الشوارع فى مصر ١٨٨٣ ـ ١٩٤٩ : مشردون ومطاردون ومنحرفون» . وتُعد هذه الدراسة الأولى من نوعها فى الدراسات التاريخية . والمؤلف يشغل وظيفة أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر بآداب دمنهور ورئيس تحرير هذه المجلة . وحسب المؤلف ، نتجت مشكلة «أولاد الشوارع» عن التفكك الأسرى والفقر والجهل والتهميش الاجتماعى والهجرة والبطالة والعوز . ويُعد «أولاد الشوارع» أدوات يستخدمها المجرمون لارتكاب أسوأ أنواع الجرائم، وفى عين اللحظة ، هم ضحايا العنف والاستغلال بأبشع صوره . والأسوأ ، أنهم مجرمو المستقبل .

الإبــادة الأرمنيــة
المجتمع الدولي يصرّح
١٩١٥ ـ ٢٠٠٥

ترجمة : د. نورا أريسيان
عرض : د. سحر حسن

تحرير : هاروت ساسونيان

صدر مؤخراً عن «لجنة القاهرة لإحياء ذكرى المئوية للإبادة الأرمنية» كتاب «الإبادة الأرمنية : المجتمع الدولى يُصرّح ١٩١٥ ـ ٢٠٠٥» من تحرير وتقديم الكاتب الأرمنى الأمريكى هاروت ساسونيان ، ترجمة عن الإنجليزية الباحثة الأرمنية السورية د. نورا أريسيان ، مراجعة ومقدمة د. محمد رفعت الإمام أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر بآداب دمنهور ورئيس تحرير هذه المجلة . ويقع الكتاب فى «١٥٢» صفحة من القطع المتوسط وينقسم إلى أربعة محاور رئيسية وهى : تصريحات لرؤساء دول وشخصيات سياسية وأفراد بارزين ، تشريعات وطنية : قوانين وقرارات وبيانات ، تصريحات لمسئولين فى منظمات دولية وباحثين ، معاهدات ومحاكم وقرارات حكم .

وحسب هاروت ساسونيان ، تُثبت هذه المجموعة المنتقاة من الوثائق والتصريحات ـ وببساطة ـ حقيقة الاعتراف بالإبادة الأرمنية خلال «٩٠» عاماً (١٩١٥ ـ ٢٠٠٥) ، واستذكارها بواسطة العديد من الحكومات وزعماء العالم وأشخاص بارزين ومسئولين فى منظمات دولية . وقد أدانوا جميعاً الجناة الأتراك إثر الفظائع التى اقترفوها ضد الأرمن عام ١٩١٥ . وهكذا ، بعد مرور أكثر من «٩٠» سنة ، لم تعد الإبادة الأرمنية هى الإبادة المنسية ؛ إذ أن الجريمة المرعبة دخلت فى وعى المجتمع الدولى ، ولاتزال هذه الجريمة حاضرة فى الذاكرة الجماعية للبشر . وتُعد هذه الذاكرة «الضمانة الأكيدة» لمنع تكرار مثل هذه الفظائع .

وطبقاً لكلمة د. محمد رفعت ، لقد عكست هذه الاعترافات بجلاء شديد جسامة الجريمة التى ارتكبتها الدولة العثمانية ضد الأرمن . وفى هذا الصدد ، أثبتت الدراسات العلمية أن الاتحاديين قد نجحوا فى تصفية الأرمن من أراضيهم التاريخية شرقى الأناضول التى قطنوها منذ ما ينيف على ثلاثة آلاف سنة . ويكمن أساس هذه الإبادة فى تبنى الاتحاديين المتعصبين قومية متطرفة . وعلى هذا النحو ، أخليت «تركيا الحديثة» من أضخم أقلية غير تركية ، وترسخت أسس الجمهورية التركية بإنجاز مستوى رفيع من التجانس على حساب الأرمن الذين حُكم عليهم إما بالهلاك أو الشتات .

هذا ، وقد تبعثر الناجون من الأرمن على ظهر البسيطة ليكونوا بمثابة «بصمات الجانى على المجنى عليه» . بيد أنهم استردوا أنفسهم سريعاً فى إطار المجتمعات الجديدة التى استوعبتهم . وبتبلور مجتمع الأرمن فى المهجر ، ابتدأ مشوار الليل الأرمنى الطويل

لإثبات الحق السليب . ليس هذا فكفى ، بل أخذت الأسرة الدولية تعترف تباعاً بارتكاب الدولة العثمانية إبان حكم الاتحاد والترقى هذه الجريمة الشنعاء التى تُعد، وبحق ، من أسوأ صفحات الإنسانية فى القرن العشرين على نحو ما أكدته مادة هذا الكتاب قيد العرض .

وفى الجزء الأول من الكتاب ، استهله ساسونيان بالبيان الذى أصدره شريف مكة الحسين بن على فى ١٨ رجب ١٣٣٦ هـ (١٩١٧) إلى ولديه الأميرين فيصل وعبد العزيز الجربا لحماية الأرمن . وبعد الديباجة ، أخبرهما الشريف بأن « . . . المرغوب بتحرى المحافظة على كل من تخلف بأطرافكم وجهاتكم وبين عشائركم من الطائفة اليعقوبية الأرمنية تُساعدوهم على كل أمورهم وتُحافظون عليهم كما تُحافظون على أنفسكم وأموالكم وأبنائكم ، وتُسهلون كل ما يحتاجون إليه فى ظعنهم وإقامتهم فإنهم أهل ذمة المسلمين والذين قال فيهم صلوات الله عليه وسلامه من أخذ عليهم عقال بعير كنتُ خصمه يوم القيامة ، وهذا من أهم ما نُكلفكم به وننتظره من شيمكم وهممكم . والله يتولانا وإياكم بتوفيقه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» . ولاريب أن بيان الشريف حسين يعكس عموماً سلوكيات العرب تجاه الأرمن أثناء محنتهم .

وفى رسالة قداسة البابا بنديكت الخامس عشر (١٩١٤ ـ ١٩٢٢) إلى السلطان العثمانى محمد الخامس فى ١٠ سبتمبر ١٩١٥ جاء ما يلى : «لقد رأى الشعب الأرمنى الكثيرين من أبنائه وهم يُرسلون إلى الموت ، وكثيرين غيرهم يُلقى بهم فى السجون أو يُساقون إلى المنفى ، منهم الكثير من رجال الدين وحتى بعض الأساقفة . ونسمع الآن أن جميع سكان القرى والمدن يُجبَرون على ترك ديارهم ليُنقلوا ، بعد تحمل الألم والمعاناة الشديدتين ، إلى مواقع اعتقال نائية ، حيث يُعانون ، إلى جانب أقسى أنواع الألم ، من أشد أنواع الحرمان والبؤس ، وحتى التعذيب عن طريق التجويع» .

وثمة تصريحات جد مهمة من مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس لجمهورية تركيا ، وكذا ، وينستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا العظمى ، ومن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية : تيودور روزفلت ، چيمى كارتر ، رونالد ريجان ، چورچ بوش الأب والابن ، بيل كلينتون علاوة على الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران . وتجدر الإشارة هنا إلى تصريحات أدولف هتلر مستشار ألمانيا النازية (١٩٣٣ ـ ١٩٤٥) المثيرة للجدل . ففى يونية ١٩٣١ ذكر ما يلى : «فكر بعمليات التهجير التوراتية ومجازر القرون الوسطى وتذكر إفناء الأرمن» . وفى ٢٢ أغسطس ١٩٣٩ صرّح بالآتى : «رغم كل شئ ، مَنْ يتحدث اليوم عن إفناء الأرمن ؟» .

وفى القسم الثانى من الكتاب ، رصد ساسونيان القوانين والقرارات والبيانات التى صدرت من مؤسسات تشريعية على مستوى دول العالم . وجدير بالتسجيل أن المحرر جمع تشريعات من «١٧» دولة ، «١٢» منها أوربية ، «٤» منها أمريكية ، وواحدة فقط من آسيا ، وهى دولة لبنان العربية التى اعترف مجلس نوابها فى ١١ مايو ٢٠٠٠ بالإبادة المرتكبة ضد الشعب الأرمنى وأدانها . كما أقر بأن الاعتراف الدولى بهذه الجريمة شرط أساسى لمنع حدوثها فى المستقبل . أما الدول الأمريكية فهى الأرجنتين وكندا وأورجواى والولايات المتحدة الأمريكية . وبالنسبة للأرجنتين ، فقد تبنى المجلس الوطنى للنواب قراراً فى ١٧ أبريل ١٩٨٥ ، بخصوص الاعتراف بالإبادة الأرمنية ، وكذلك فى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠١ . أما المجلس الوطنى للشيوخ بالأرجنتين ،

فقد تبنى قرارات مماثلة فى ١٩ يونية ١٩١٥ ، ٥ مايو ١٩٩٣ ، ١١ أبريل ٢٠٠٢ ، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٣ ، ٣١ مارس ٢٠٠٤ .

وفى ٢١ أبريل ٢٠٠٤ ، أدان مجلس العموم بكندا الممارسات العثمانية ضد الأرمن فى عام ١٩١٥ واعترف بها كإبادة جنس جماعية . وفى ١٣ يونية ٢٠٠٢ ، دعا مجلس الشيوخ الكندى الحكومة الكندية من أجل الاعتراف بالإبادة الأرمنية علاوة على يوم ٢٤ أبريل من كل عام فى جميع أنحاء كندا يوماً لإحياء ذكرى مليون ونصف المليون أرمنى سقطوا ضحايا لأول عملية إبادة فى القرن العشرين . وفى ٢٠ أبريل ١٩٦٥ ، أعلن مجلسا الشيوخ والنواب فى أورجواى يوم ٢٤ أبريل يوم الذكرى لشهداء الأرمن . وفى ٢٦ مارس ٢٠٠٤ ، أصدرت أورجواى القانون رقم ١٧٠٧٥٢ الخاص بـ «يوم الاعتراف للشهداء الأرمن» . وفى ١٠ ديسمبر ١٩٨٤ ، أقرّ مجلس النواب الأمريكى تحديد يوم ٢٤ أبريل ١٩٨٥ : يوم وطنى لذكرى لا إنسانية الإنسان تجاه الإنسان» .

أما الدول الأوربية فهى : بلچيكا ، بلغاريا ، قبرص، فرنسا ، اليونان ، هولندا ، إيطاليا ، روسيا ، سلوڤاكيا ، السويد ، سويسرا ، الفاتيكان . وفى هذا الحيز المحدود ، يصعب رصد قرارات هذه الدول جميعاً . ولكن نأخذ على سبيل المثال سويسرا الذى اعترف مجلسها الوطنى بالإبادة الأرمنية (١٩١٥) فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٣ . وفى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ ، اعترف برلمان سلوڤاكيا بالإبادة الأرمنية . وفى هذا الخصوص تُعد فرنسا الدولة الأبرز . ففى ٧ نوفمبر ٢٠٠٠ ، تبنى مجلس الشيوخ الفرنسى قراراً بموجبه «تعترف فرنسا بشكل علنى بالإبادة الأرمنية عام ١٩١٥» . وفى ٢٩ يناير ٢٠٠١ ، وقّع الرئيس الفرنسى چاك شيراك على قانون اعتراف فرنسا علانية بالإبادة الأرمنية .

وفى القسم الثالث من الكتاب ، تتبع ساسونيان مجموعة من التصريحات الصادرة عن مسئولين فى منظمات دولية وباحثين . ففى ٢٩ مايو ١٩١٥ ، ثمة بيان مشترك لفرنسا وبريطانيا وروسيا للتنديد بالجرائم التى ارتكبتها تركيا ضد الإنسانية والحضارة . وفى ٢٨ مايو ١٩٤٨ ، تعرض تقرير لجنة جرائم الحرب بالأمم المتحدة إلى الإبادة الأرمنية . وفى ٢ يولية ١٩٨٥ ، تكرر نفس الشئ فى تقرير اللجنة الفرعية للأمم المتحدة بشأن منع التمييز وحماية الأقليات . وفى ١٨ يونية ١٩٨٧ ، وافق البرلمان الأوربى على «قرار حول حل سياسى للقضية الأرمنية» . وفى ٢٤ أبريل ١٩٩٨ ، وقّع «١٥٠» باحثاً وكاتباً بياناً حول الإبادة الأرمنية : «إننا نُحيى ذكرى الإبادة الأرمنية لعام ١٩١٥ ونُدين إنكار الحكومة التركية لهذه الجريمة ضد الإنسانية» . وتكررت نفس التوقيعات من «١٢٦» باحثاً فى ٧ مارس ٢٠٠٠ . وفى ٢٤ أبريل ٢٠٠١ ، اعترفت الجمعية البرلمانية بالمجلس الأوربى بالإبادة الأرمنية .

وفى القسم الرابع والأخير من الكتاب ، استعرض ساسونيان عريضة الاتهام ضد مرتكبى الإبادة الأرمنية المقدمة فى ٢٨ أبريل ١٩١٩ إلى المحكمة العسكرية التركية . كما نشر قرار الحكم الصادر عن المحكمة فى ٥ يولية ١٩١٩ . وفى الواقع ، تُعد هذه الوثائق من الأدلة الدامغة القاطعة على كارثية الإبادة الأرمنية وضلوع حزب الاتحاد والترقى فى اقترافها . وإضافة إلى هذا ، نشر الكاتب نصوص معاهدة سيڤر (١٠ أغسطس ١٩٢٠) الخاصة بأرمينية . وتجدر الإشارة إلى أن معاهدة سيڤر كانت معتدلة التوجه بالنسبة للقضية الأرمنية ، وقدّمت حلاً لها بعد أن هلك نصف الشعب الأرمنى وتدمرت مختلف مؤسساته . بيد أن الرأى العام الأوربى أيقن تماماً أن صلح سيڤر وُلد ميتاً ، لأن تنفيذ بنود المعاهدة تقضى بالتدخل المباشر لدول الوفاق

الذين أدركوا أن الأرمن صاروا هلكى ويحتاجون دعماً مديداً كى يستردوا عافيتهم ويُؤسسوا أنفسهم من جديد. ولذا ، لم ترغب أية دولة منهم فى تحمل المسئوليات المادية والمعنوية إزاء الأرمن .

وختاماً ، قدّم ساسونيان فعاليات المحكمة الدائمة للشعوب بباريس التى خصصت جلسة للإبادة الأرمنية بين يومىّ ١٣ - ١٦ أبريل ١٩٨٤ . وقد جاء قرار الحكم على النحو الآتى :

- إن المواطنين الأرمن كانوا ولازالوا يُشكلون شعباً كان يتوجب ، فى السابق كما الآن ، احترام حقوقهم الأساسية سواء الفردية أو الجماعية بموجب القانون الدولى .
- إن إفناء جماعات من السكان الأرمن عن طريق التهجير والمجازر يُشكل جريمة إبادة جنس غير خاضعة للتقادم القانونى حسب مفهوم اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس والمعاقبة عليها فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ . أما فيما يتعلق بإدانة هذه الجريمة ، فإن الاتفاقية المذكورة آنفاً هى معلنة للقانون القائم ، باعتبارها تُكرس قواعد كانت نافذة بتاريخ حدوث الأعمال المدانة .
- إن حكومة «تركيا الفتاة» مذنبة بهذه الإبادة ، فيما يتعلق بالأعمال المرتكبة من ١٩١٥ - ١٩١٧ .
- إن الإبادة الأرمنية هى أيضاً جريمة دولية يجب على الدولة التركية تحمل مسئوليتها ، من دون التذرع بعدم الاستمرار لوجود الدولة للتملص من تحمل المسئولية .
- تتضمن هذه المسئولية ، أولاً وقبل كل شئ ، الالتزام بالاعتراف الرسمى بحقيقة هذه الإبادة والأضرار التى أصابت الشعب الأرمنى من جرائها .
- يحق لهيئة الأمم المتحدة وأى عضو من أعضائها المطالبة بهذا الاعتراف ومساعدة الشعب الأرمنى على تحقيق هذه الغاية .

دراســــــات

روسيا والقضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ١٨٩٧ - ١٩٢٣

فى سياق مواصلة البحث العلمى الجاد والموضوعى عن «القضية الأرمنية» فى الجامعات المصرية ، سجلت الباحثة مروة فوزى محمد شهاب خطة بحث لنيل درجة «الدكتوراة فى الآداب» بكلية البنات جامعة عين شمس فى موضوع «روسيا والقضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ١٨٩٧ - ١٩٢٣» تحت إشراف كل من الأستاذة الدكتورة نازك إبراهيم أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر ببنات عين شمس والأستاذ الدكتور محمد رفعت الإمام أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر بآداب دمنهور . وعلى نحو ما ذكرنا فى العدد السالف ، سبق أن حصلت الباحثة على درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة الإسكندرية فى موضوع «روسيا القيصرية والقضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ١٨٧٨ - ١٨٩٦» .

موجز تاريخ الشعب الأرمنى

من العصور القديمة إلى العصور الحديثة

ترجمة : سحر توفيق
عرض : عطا درغام

الجزء الثانى

تأليف : چورچ بورنوتيـان

استعرضنا فى العدد الماضى الجزء الأول من عرض كتاب «موجز تاريخ الشعب الأرمنى من العصور القديمة إلى العصور الحديثة «تأليف المؤرخ الأرمنى الأمريكى چورچ بورنوتيان وترجمة سحر توفيق ومراجعة د . محمد رفعت الإمام وإشراف بيرچ ترزيان . وقد استعرضنا موضوعات : أرض أرمينية ، أورارتو : أول مملكة فى أرمينية، أصول الشعب الأرمنى ، اليرڤانديون : أول حُكام أرمن مستقلون ، الأرتاشيزيون وتشكيل المملكة الأرمنية . ونُواصل فى هذا العدد استعراض هذا الكتاب المهم لقراء لغة الضاد .

تحت عنوان «الصليب والكتابة : الأرشاكيون ٢١٧ - ٤٢٨ م» ، ذكر المؤلف أنه بنهاية القرن الثانى ، بدأت السلطة الأرشاكية فى فارس تضعف نظراً لأن السياسة الرومانية فى سورية شجعت حكامها العسكريين على التدخل باستمرار فى السياسات الفارسية لتقويض الأرشاكيين . وفى عام ٢٢٦ ، قام أردشير ـ مؤسس الأسرة الساسانية بالإطاحة بهم . ولاريب أن الثورة الساسانية قد غيرت فى ملامح الشرق الأدنى ، وأضرت بالروابط السياسية والدينية الأرمنية الفارسية .

اختلف الساسانيون فى أوجه كثيرة عمن سبقهم فى فارس ؛ إذ احتفظوا بإدارة شديدة المركزية ، وتمسكوا بذكرى أرمينية كجزء من المملكة الفارسية الإخمينية . وكان حماس الساسانيين المتوقد للديانة الزرادشتية كديانة رسمية للإمبراطورية لا يعنى فقط اضطهاد الطوائف الدينية الأخرى فى أرمينية . ولاشك أن الحكم الساسانى قد أفاد أرمينية فى شئ واحد ؛ إذ أصبح من الممكن لأرمينية أن تُولى العرش لأعضاء من العائلة الملكية الخاصة بها مما أدى إلى ظهور أسرة أرمنية ملكية حقيقية تُسمى الأسرة الأرشاكونية ؛ استطاعت أن تتولى الحكم تحت حكم الساسانيين لمدة قرنين من الزمان . وخلال تلك الحقبة ، ثمة حدثان جد مهمان فى التاريخ العام للشعب الأرمنى : اعتناق المسيحية وابتكار الأبجدية الأرمنية .

كان تحول أرمينية إلى المسيحية فى عام ٣٠١ زمن الملك تردات الثالث من أهم الأحداث الحاسمة فى تاريخ الأرمن ؛ إذ باعتناق الديانة الجديدة تخلت أرمينية عن ماضيها الشرقى المتأثر بالفرس ، ووضعت أسس ديانة مسيحية متميزة ذات شخصية خاصة بها ، وفى بعض العصور ، كانت تعتبر هويتها جزءاً من العالم الغربى . وقد اعتنقت أرمينية وملكها تردات المسيحية على أيدى القديس جريجورى (كريكور) المنوِّر لتكون أرمينية أول دولة مسيحية فى العالم . وقام جريجورى بتدمير المعابد الوثنية وأقام مكانها كنائس وأديرة من أبرزها كاتدرائية إيتشميادزين على أنقاض معبد أناهيت .

وجدير بالتسجيل أن الضغوط الخارجية لاسيما من بلاد الفرس الزرادشتية وحكامها المتعصبين من الأسرة الساسانية هى التى أعطت العرش الأرمنى الحافز على توحيد الشعب وراء المسيحية . وقد حوّل الساسانيون الزرادشتية من ديانة للطبقة العليا إلى ديانة رسمية لفارس . ولذا ، فإنها برزت بمثابة عقيدة رسمية ، يدعمها نشاط إرسالى شديد التحمس ، غدا تهديداً لهوية أرمينية السياسية والدينية أيضاً . وبذا ، كانت أرمينية مهيأة سياسياً لأن تُصبح أول أمة تتخذ المسيحية ديانة رسمية . وراح المبشرون المسيحيون ينشرون العقيدة الجديدة فى جميع أنحاء أرمينية وجورجيا وألبانيا القوقازية . وكانت هذه الجهود كفيلة باستمرار المسيحية كديانة لأرمينية وكحائل أمام المعتقدات الفارسية المثنوية التى تُؤمن بوجود إلهين أحدهما للخير والآخر للشر .

اتبع نظام الكنيسة النظام الإقطاعى ؛ إذ توارثت ـ لبعض الوقت ـ عائلة جريجورى المنوِّر منصب الجاثليق أو البطريرك الأعلى للكنيسة الأرمنية الرسولية . واختير الأساقفة من بين عائلات النخرار ، كما قاموا بدور القضاة على أن يكون الجاثليق بمثابة قاضى القضاة . وأصبحت الكنيسة مركز قوة فى أرمينية ، وساعدت فى خلق هوية أرمنية متميزة . وبعد مرور قرن تقريباً على هذه الأحداث ، جاء ابتكار الحروف الأرمنية ليُزيد من تقوية هذه الهوية المتميزة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحقبة شهدت تقسيم أرمينية بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية فى عام ٣٨٧ ؛ إذ أخذت بيزنطة القسم الأصغر الذى يمتد غرب ثيودوسيوبوليس (أرضروم الحالية) فى الشمال ، ومارتيروبوليس فى الجنوب ، ويشمل ذلك أرمينية الصغرى الأكثر ميلاً إلى الهيلينية . وحكم أرشاك الثالث باعتباره ملكاً ووالياً تابعاً لبيزنطة . أما فارس فقد أخذت معظم أرمينية الكبرى ، وحكم خسرو الرابع كملك تابع للساسانيين .

وبعد وفاة أرشاك الثالث ، لم يُعين البيزنطيون ملكاً أرمنياً آخر ، وانتهى خط ملوك الأرشاكيين فى أرمينية البيزنطية . ومن ثم ، بدأ الحكام الإغريق والثقافة الإغريقية تغلغلهما فى أرمينية البيزنطية . أما فى أرمينية الفارسية ، فتولى ڤرامشابوه (٣٨٩ ـ ٤١٧) عقب خسرو الرابع . وقلّد ساهاك ـ آخر البطاركة من أسرة جريجورى ـ منصب الجاثليق . ويُعد ڤرامشابوه شخصية مهمة فى التاريخ الأرمنى ؛ إذ يُذكر له أنه كان القوة المحركة وراء ابتكار الأبجدية الأرمنية ، الذى يُعد أعظم حدث فى عصر الأسرة الأرشاكية . فقد رأى زعماء أرمينية أن تقسيمها حدث يُنبئ بدمار هائل ، واكتشفوا مخاطر وجودها تحت الإدارة والسيطرة الدينية لكل من بيزنطة وفارس . ولذا ، رأوا أن عامل اللغة يُعد عاملاً توحيدياً حاسماً لأمة مقسمة ، وطلبوا من القديس ميسروب ماشتوتس ابتكار أبجدية تُميز أرمينية لغوياً ودينياً عن القوى المحيطة بها . وبعد جهود حثيثة ، نجح ماشتوتس وتلاميذه فى عام ٤٠٥ فى تشكيل الحروف الستة والثلاثين للأبجدية الأرمنية التى تُمثل الأصوات الساكنة الكثيرة المتفردة للغة الأرمنية والتى ظلت دون تغيير حتى الآن .

فتح تلاميذ ماشتوتس مدارس فى جميع أنحاء المقاطعات الأرمنية لتعليم الأبجدية الجديدة . وبعد ذلك مباشرة ، دخل الأرمن فى مرحلة ترجمة أهم النصوص المسيحية والفلسفية إلى اللغة الأرمنية . وكان أول عمل تمت ترجمته هو الإنجيل «ملكة الترجمات» عن النسختين السريانية والإغريقية . هذا ، وقد ترك المترجمون تراثاً للحضارة الغربية من قبيل بعض النصوص السريانية واليونانية التى لم تُحفظ إلا فى الترجمات الأرمنية . وفى ذروة عصر النهضة ، عندما كانت أوربا تُعيد اكتشاف ثقافة العالم القديم ، شكلت هذه الترجمات خيطاً مهماً للوصول إلى معرفة الماضى . وهكذا ، كسب الأرمن ثلاثة أسلحة قوية : دين جيد ، أبجدية ، قادة محليون . وبهذا الثالوث ، ستكون أرمينية قادرة على مواجهة العواصف القادمة على نحو ما سنعرضه خلال العدد القادم .

وليد الطبطبائى ومطب التضليل لأجهزة الدعاية الأذربيچانية

بقلم : آرا أشجيان

يبدو واضحاً أن النائب وليد الطبطبائى ، الذى هو الرئيس للجنة الصداقة الكويتية ـ الآذرية ، قد وقع فى مطب التضليل لأجهزة الدعاية الأذربيچانية ، إذ ارتكب خطأ كبيراً بتصريحه أن أرمينية (احتلت إقليم ناجورنو قره باغ المسلم التابع لأذربيچان) .

قبل كل شئ ، أود أن أوضح أن إقليم آرتساخ ـ ناجورنو قره باغ تاريخياً كان جزءاً لا يتجزأ من أرمينية منذ الألف الأول قبل الميلاد ، فى حين تم وضع اسم أذربيچان ، بحسب الوثائق التاريخية ، لأول مرة كدولة على الخريطة فى عام ١٩١٨ ، من قبل الأتراك العثمانيين ، وتوافق ذلك مع المصالح البريطانية فى المنطقة لخلق حاجز أمام روسيا يحول دون وصولها إلى المياه الدافئة وحقول النفط الغنية فى مدينة باكو عاصمة أذربيچان .

وتعلن جمهورية أذربيچان الحالية ذاتها أنها تُكمل جمهورية أذربيچان لعام ١٩١٨ ، والتى كانت لا تضم هذا الإقليم الأرمنى ، إلى جانب إقليم ناخيتشيڤان الأرمنى .

وحق لإقليم آرتساخ ـ ناجورنو قره باغ ، بحسب الدستور السوڤيتى الذى عُدِّل عام ١٩٩٠فى عهد الرئيس جورباتشوف ، إجراء استفتاء شعبى ونيل الاستقلال إذا رغبت أكثرية الشعب فى ذلك . وقد تم الإعلان عن جمهورية آرتساخ (ناجورنو قره باغ) فى ٢ سبتمبر ١٩٩١ (بعد إعلان أذربيچان فى ٣١ أغسطس ١٩٩١ الاستقلال عن الاتحاد السوڤيتى)، وأجرى استفتاء فى الإقليم فى ١٠ ديسمبر ١٩٩١ ، بحضور مراقبين من الاتحاد السوڤيتى السابق والعالم ، صوّت فيه ٨٢ بالمائة من السكان إلى جانب استقلال الجمهورية عن أذربيچان .

لذا ، لم تحتل أرمينية الإقليم ، بل إن القوات الأذربيچانية هى التى قامت بالعدوان على الإقليم بقصد تهجير سكانها وإبادتهم ، كما أشارت إلى ذلك التصريحات العلنية للمسئولين الأذربيچانيين أنفسهم . وتحتل أذربيچان أراضى تابعة لجمهورية آرتساخ ـ ناجورنو قره باغ فى منطقتىّ مارتاكيرت وشاهوميان ، إلى جانب إقليم ناخيتشيڤان الأرمنى الذى منحته السلطات السوڤيتية أيضاً إلى أذربيچان فى عام ١٩٢١ إرضاءً لتركيا الكمالية .

ودافع السكان الأرمن فى جمهورية آرتساخ ـ

ناجورنو قره باغ عن أنفسهم وحقهم فى تقرير المصير، وهو مبدأ معترف به دولياً ، بقواهم الذاتية عبر عمليات جيش الدفاع الذاتى المشكل من سكان الإقليم فى مواجهة سياسة التمييز العنصرى والإبادة التى انتهجتها أذربيچان منذ ضم الإقليم إليها فى عام ١٩٢٣ ، بقرار من الزعيم السوڤيتى ستالين ، وحتى التحرير .

كما حاول النائب وليد الطبطبائى ، مثلما تُحاول أذربيچان ، إعطاء صبغة دينية للصراع ، وهو شئ غير صحيح . فمن المعروف أن الشعب الأرمنى يرتبط بعلاقات تاريخية وثيقة مع العرب والمسلمين ، وترتبط أرمينية بعلاقات جيدة مع الدول العربية والإسلامية وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، وترتبط بمعاهدة دفاع مشترك مع أربع من هذه الجمهوريات ، وهى : كازاخستان ، وتركمنستان ، وأوزبكستان ، وطاچكستان ، إلى جانب روسيا . كما تعيش جاليات أرمنية كبيرة بوئام مع الأشقاء العرب فى الدول العربية التى استقبلت الأرمن الناجين من الإبادة الأرمنية عام ١٩١٥ ، ووفرت لهم ولأجيالهم جميع سُبل العيش الحر الكريم . وقد نالت هذه الجاليات احتراماً ووداً كبيرين فيها لإخلاصها فى العمل ووفائهما لهذه الدول .

وتُواصل أذربيچان إطلاق التهديدات بمواصلة العمليات العسكرية ضد الإقليم لترحيل السكان الأرمن عنه بمؤازرة الحليف الإستراتيچى تركيا . وترتبط أذربيچان بعلاقات اقتصادية وسياسية واستخباراتية وتسليحية وثيقة مع إسرائيل وتُعد المورِّد الرئيسى للنفط لها . ولأذربيچان مشاكل مع الدول المجاورة لها وتشهد قمعاً للصحفيين والحريات الأساسية للشعوب القاطنة فى أذربيچان ، كما أبرزت ذلك الصحافة العالمية .

ملامـــــــح

قـره بـاغ فـى سطـور

- جمهورية أرتساخ - قره باغ
- العاصمة : ستيباناجيرد
- اللغة : الأرمنية
- السكان : ١٤٥٧٠٠ (حسب إحصاء ٢٠٠٥)
- الديانة : المسيحية
- الأعراق : الأرمن ٩٥ ٪ ، ٥ ٪ أقليات (روس ، أوكرانيون ، آشوريون ، أكراد ، يونانيون) .
- الموقع : تحدها من الغرب أرمينية ، ومن الشمال والشرق أذربيچان .
- العلم : أحمر ، أزرق ، برتقالى بشكل أفقى وأقسام متساوية ، وفى القسم اليمين مربعات بيضاء اللون على شكل درج .
- المناخ : جبلى .
- أهم المدن : بخلاف العاصمة آنفة الذكر ، نذكر شوشى ، مارداجيرد ، أسكيران ، ماردونى ، هادروت .

المحكمة العسكرية التركية
عريضة الاتهام الصادرة ضد مرتكبى الإبادة الأرمنية

ترجمة : د. نورا أريسيان
مراجعة : د. محمد رفعت

تحرير : هاروت ساسونسان

ننشر فى هذا العدد وثيقتين فى غاية الأهمية وهما : عريضة الاتهام الصادرة ضد مرتكبى الإبادة الأرمنية ، وقرار الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية التركية . وتجدر الإشارة إلى أن النص العربى مأخوذ عن كتاب «الإبادة الأرمنية : المجتمع الدولى يُصرِّح ١٩١٥ - ٢٠٠٥» المعروض فى هذا العدد أيضاً (ص ص ١٢ - ١٥) . أما النص التركى ، فإنه منشور بالتركية فى الجريدة الرسمية العثمانية «تقويمه وقائعى» ، عدد ٣٦٠٤ (الملحق) ، ٢٢ يولية ١٩١٩ . وقام هايجازن غازاريان بترجمته إلى الإنجليزية ونشره فى دورية The Armenian Review ، مجلد ٢٤ ، جزء ٤ ، ١٩٧١ (ص ص ١٩ - ٢٦) . وفى عام ١٩٩٤ ، نشر المؤرخ الأرمنى الأمريكى ڤاهاكن دادريان دراسة عن «تحليل نص لائحة الاتهام الرئيسية للمحكمة العسكرية التركية التى حققت فى الإبادة الأرمنية» ، وذلك فى مجلة علم الاجتماع السياسى والعسكرى ، عدد ٢٢ ، (ص ص ١٣٣ - ١٧٢) .

٢٨ أبريل ١٩١٩

أولاً : شروط المحكمة العسكرية :

١) الهدف الرئيسى :

الصفحة ٥ : إن موضوع هذا الإجراء هو التحقيق فى المسألة (المتعلقة) بالمأساة التى نجمت عن عمليات تهجير الأرمن .

الصفحة ٨ : (تمشياً مع) المرسوم الأخير المتعلق بتشكيل وأداء هذه المحكمة العسكرية ، فإن التحقيق فى مسألة المجازر واستغلال هذه المسألة لتحقيق الربح الفاحش هو المهمة الرئيسية لهذه المحكمة .

٢) سرقة وثائق مهمة للإدانة :

الصفحة ٥ : . . . من الواضح أنه تمت سرقة جزء مهم من الأوراق المفقودة (التابعة للتشكيلات المخصوصة) ، وكذلك أوراق اللجنة المركزية مع السجلات . وحسب مضمون المذكرة لوزارة الداخلية الموقرة ، لم يقم المدير السابق للأمن العام السيد عزيز ، حتى بعد استقالته من منصبه ، بإعادة الملفات التى تحتوى على معلومات مهمة ومراسلات حصل عليها من دائرته قبل استقالة السيد طلعت من منصبه .

٣) عناصر الدليل القضائى :

الصفحة ٤ : . . . الأوراق التحقيقية التى جُمعت خلال عمليات التدقيق (التى سبقت المحاكمة) والمرفقة ، وعريضة الاتهام المفصلة (التى صاغها) المدعى العام .

الصفحة ٥ : (سوف) نُقدم الأدلة والبراهين

والشهادات والوثائق القانونية التى ُجمعت (قبل المحاكمة) من خلال عملية التحقيق الدقيقة التى تكشف عن الوقائع .

الصفحة ٧ : . . . شهادة وهيب باشا . . . هى وثيقة اتهام ودليل شامل . . .

الصفحة ٨ : التأكيدات (الواردة) فى المعلومات . . . تخدم كوسيلة للبرهان منسجمة مع الوثيقة المتعلقة بعمليات التهجير التى جرت فى أنقرة .

الصفحة ٨ : (بناءً على) اكتشاف الأدلة والبراهين المذكورة آنفاً ، بشكل كاف ، فيما يتعلق بالجرائم المرعبة (للمتهمين المذكورين) فى (عريضة الاتهام) السابقة .

٤) حول الكفاءة القضائية للمحكمة العسكرية :

الصفحة ٨ : من بين المذكورين آنفاً (المدعى عليهم) (ممن كانوا) وزراء (تذرعوا) بتنفيذ مهمات (رسمية) خلال إنكارهم (للتهم الموجهة لهم) فى إفاداتهم (أثناء عمليات الاستجواب) . و(عليه) ، فهم ُيقدمون ، لاعتبارات الدفاع عنهم ، (الطلب) بأن يكون المكان (المناسب) لاستجوابهم ومحاكمتهم هو المحكمة العليا ، وليس المحكمة العسكرية ، على أن ُتشكل طبقاً لأحكام الدستور .

الصفحة ٨ : ومع ذلك لا حاجة لأن ُنوضح أن (تنفيذ) المادة ٩٢ ، التى ُيعوِّلون عليها ، يقتصر على الأعمال الإجرامية للوزراء ، أو مجلس الوزراء ككل ، متضمناً الأفعال السياسية . وحسب أحكام المادة ٣٣ من القانون (الدستورى) المذكور أعلاه ، فإن الوزراء لا (يتمتعون) مطلقاً بأية امتيازات فى حالة الجرائم الاعتيادية التى يرتكبونها شخصياً ، أو (عندما) يكونون المحرِّضين (على تلك الجرائم) .

الصفحة ٨ : نظراً (أ -) لكون المكان لإقامة الدعوى فيه ضد هذا النوع من الجرائم هو المحاكم العادية ، و (ب -) حيثما تسرى حالة الحكم العرفى ، فإن القوانين المدنية والقضائية تُعطَّل كلياً وُتنقل السلطة القضائية إلى المحاكم العسكرية ، كما هو منصوص عليه فى القانون الخاص . و (ت -) وفقاً للمرسوم الحالى حول تشكيل وأداء هذه المحكمة العسكرية ، قررت (المحكمة) رفض الاعتراض غير المقبول (للمدعى عليهم متذرعين بتنفيذ مهمات رسمية) .

٥) الفقرات المقترحة من قوانين العقوبات :

الصفحة ٨ : فيما يتعلق بالجرائم التى تُجيز العقاب الجنائى (للمدعى عليهم) الدكتور بهاء الدين شاكر ، والدكتور ناظم ، والسادة عاطف ورضا وجواد وعزيز و«الباشاوات» السادة أنور وجمال وطلعت الذين كانوا الجناة الرئيسيين ، و(أنه من المطلوب أن يخضع هؤلاء لأحكام) الفقرة الأولى من كل من المادتين ٤٥ و ١٧٠ من قانون العقوبات .

الصفحة ٨ : على الرغم من عدم كونهم الجناة الرئيسيين ، (يتبين) أن السادة مدحت شكرى والدكتور روز وهى وكيوتشوك طلعت (طلعت الصغير) وضياء جوك ألب وكمال وسعيد حليم باشا وأحمد نسيمى وشكرى وإبراهيم وخليل هم ، بشكل واضح ، المحرّضون على هذه الجرائم بقيامهم ، عن سابق معرفة ، بدعم المتهمين فى جرائمهم . وبذلك ، (فهم خاضعون لأحكام) الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون المذكور أعلاه .

ثانياً : الدور التآمرى الأكبر للاتحاد :

١) ثنائية الشخصية والأداء للحزب أو الجمعية :

الصفحة ٤ : لقد تصرفت جمعية الاتحاد والترقى ، بشكل متبادل ، بشخصيتين متعارضتين ، فكان لها من جهة (مظهراً) خارجياً وعاماً مبنياً على خطة (الحزب)

والأنظمة الداخلية ، ومن جهة أخرى ، كانت لها (طريقة عمل) مخفية وخاصة (تتضمن) إصدار تعليمات شفهية وسرية .

الصفحة ٥ : التطبيق والتنفيذ السرى لنية القيادة لجمعية الاتحاد والترقى .

الصفحة ٥ : الأعمال والعمليات الإجرامية (كانت مهمة) أوكلت إلى الشبكة السرية (فى التشكيلات المخصوصة) . . . من قبل قيادة الاتحاد والترقى .

الصفحة ٥ : (. . . من أجل صياغة التعليمات للأعمال الإجرامية) و(إنجاز) مثل هذا النوع من الأعمال السرية .

الصفحة ٥ : إن التخطيط للمأساة الأرمنية وتنفيذها (المرتبط) بعمليات التهجير الأرمنية كان موجهاً ومتحققاً من خلال التعليمات والأوامر الشفهية والسرية .

الصفحة ٦ : إن حقيقة وجود هذه البرقية ، ضمن أوراق السيد طلعت الهارب (التى ُجمعت) من قبل (لجنة التحقيق) فى اللجنة الخامسة لمجلس النواب ، تُؤكد الطابع المهم للبرقية المشفرة (المرسلة من قبل طلعت إلى) على سعاد متصرف (دير) الزور المذكور أعلاه ، كما (تُؤكد أهمية) طابعها السرى وغاية (التعليمات المرفقة) لإتلافها .

٢) خطط الاتحاد السرية لدفع تركيا للدخول فى الحرب :

الصفحة ٤ : من خلال اللجوء إلى عدد من الحيل الدنيئة والوسائل المخادعة ، (فإنهم) ضمنوا دخول (تركيا) فى الحرب العالمية الأولى ، وبذلك وضعوا الشعب أمام الأمر الواقع و(اغتنموا الفرصة) لتنفيذ أهدافهم السرية .

الصفحة ٤ : . . . واستغلوا (فرصة) الحرب العامة التى انشغلت بها أوربا .

٣) الصلات بين القيادة العليا للاتحاد والتشكيلات المخصوصة :

الصفحة ٦ : . . . وحتى البرقية . . . تُوضح العلاقة والروابط بين التشكيلات المخصوصة والجمعية .

الصفحة ٦ : إن وجود السيد رسنلى ناظم فى معمورة العزيز (خربوط) فى ذلك الوقت ، مفتشاً للاتحاد والترقى ، يُؤكد تورطه فى العمليات الهدامة للتشكيلات المخصوصة وصلاته بالجمعية .

٤) الدور المحورى للأمناء والمندوبين والمفتشين المسئولين :

الصفحة ٥ : (إن الجناة الذين) نشرتهم اللجنة فى الولايات ، والمندوبين عن الاتحاد والترقى (قد شاركوا فى ارتكاب) المجازر .

الصفحة ٦ : إن عمليات التهجير من (بولو) قد أثيرت بجهود أشخاص عديدين ، منهم (السكرتير المسئول عن بورصا الدكتور) السيد مدحت .

الصفحة ٦ : إن الرسالة الموقعة من قبل مفتش الاتحاد والترقى فى (باليكسير) موسى والمسلّمة إلى الدكتور ناظم ، ُتؤيد هذه (الحقيقة) .

الصفحة ٦ : إن البرقية المرسلة إلى اللجنة المركزية للاتحاد والترقى والمبعثة (من هناك) حملت توقيع المسئول عن سامسون رشدى .

الصفحة ٧ : فيما يتعلق بأسلوب الذبح لبعض المهجّرين على أيدى زمرة تضم قطاع الطرق الذين يعملون بإمرة الكردى آلو ، وقد شُكلت هذه الزمرة بجهود السكرتير المسئول عن تشانكيرى السيد جمال أوغوز .

الصفحة ٧ : إن مستوى التدخل للسيد نجاتى ، السكرتير المسئول للاتحاد والترقى عن أنقرة .

الصفحة ٧ : فى مذكرة سلّمها إلى طلعت خلال

اجتماع للمجموعة البرلمانية للاتحاد والترقى ، سرد (النائب و. إحسان) النكبة والفضائع المرتكبة ضد الأرمن ، مطالباً بإجراء التحقيق مع جميع الأمناء المسئولين ، فتجاهل طلعت (المذكرة) بعد أن كتب عليها ملاحظة «للحفظ» .

الصفحة ٧ : إن تصريح الوالى رشاد باشا والنسخ الملحقة بالبرقية التى تُوضح عمليات التهجير فى كاستامانو (تُبين) أنه تم تجاهله ، على الرغم من كتابته إلى الوزارة حول الجرائم والأفعال الشريرة للسكرتير المحلى المسئول حسن فهمى . . .

الصفحة ٨ : وأن (تورط) السيد السكرتير المسئول (عن المنطقة) يخدم كدليل ملائم لتوثيق (التغييرات) .

الصفحة ٨ : إن تصريح السكرتير المسئول عن طرابيزون ، السيد نايل ، عن الفظائع والجناة فى طرابيزون .

ثالثاً : عوامل اتخاذ القرار :

١) النخبة الحاكمة للجنة المركزية فى الفعل المتعمد :

الصفحة ٧ : إن مجزرة الأرمن وإهلاكهم جاء نتيجة لقرار اتخذته اللجنة المركزية للاتحاد والترقى .

الصفحة ٨ : اتُخذ القرار فى هذه المسألة (الأرمنية) بعد إجراء المشاورات الشاملة والمعمقة .

٢) حول الانحراف عن الغاية والتغطية على الفعل :

الصفحة ٦ : فى بداية عملية التعبئة للقوات ، أذيعت الفكرة بمشاركة قطاع الطرق هؤلاء فى مهمات الحرب . وبُذلت الجهود ، فى هذا المنحى ، لإقناع الأشخاص المعنيين من حسنى النية والسذج .

الصفحة ٦ : إن البراهين وثيقة الصلة ، والوثائق ، والدلائل الأخرى ، على شاكلتها ، تُبين بوضوح أنه جرى استخدام (قطاع الطرق هؤلاء) فى ارتكاب المجزرة وإهلاك القوافل المهجَّرة .

الصفحة ٦ : (إن البرقيات المشفّرة الآتية تشهد على حقيقة) أن المجازر ارتُكبت بناءً على الأوامر الصادرة من السادة طلعت وجمال وأنور وبمعرفتهم . وإن البرقية المرسلة إلى واليى ديار بكر ومعمورة العزيز ومتصرفى أورفا و(دير) الزور هى (عبارة عن) البرقية المشفّرة للسيد طلعت الصادرة بتاريخ ٢١ يولية ١٩١٥ ، والتى (يأمر) فيها بدفن الموتى على الطرقات ، وعدم رميهم فى الوديان والأنهار والبحيرات ، و(يشدد على) إحراق الحاجيات المتروكة (للموتى) . و(البرقية المشفّرة الأخرى هى) برقية قائد الجيش الرابع السيد جمال الصادرة بتاريخ ١ يولية ١٩١٥ ، والمرسلة إلى والى ديار بكر وكتب عليها «عاجل» و«شخصى» . وفى البرقية يجرى التأكيد على أهمية دفن الجثث التى جرفتها مياه نهر الفرات نحو الجنوب فى الحال ، والتأكيد ، فى الوقت ذاته ، على أن تلك الجثث تعود ، على الأرجح ، لأرمن قُتلوا بسبب عمليات التمرد ، وأنه يجب عدم ترك أية جثة فى العراء . وتم إرسال الجواب الآتى للسيد جمال المذكور أعلاه فى البرقية المشفّرة الصادرة بتاريخ ٣ يولية ١٩١٥ ، وهى تحمل الملحوظة «شخصى» : «إن لنهر الفرات ارتباطاً ضعيفاً بولايتنا . ويبدو أن الجثث التى جرفها (النهر) قد جاءت من مناطق أرضروم ومعمورة العزيز . وأن الموتى ، من جراء أعمال التمرد ، إما تم إلقاؤهم فى كهوف مهجورة وعميقة ، أو أحرقوا ، وفقاً لطريقة التعامل السائدة ، أى أنهم نادراً ما دُفنوا» .

الصفحة ٧ : . . . لقد تم استنكار الأمر بوجود الكثير من الجثث قرب الطرقات ، برغم الإشعار الأخير ، فى الأمر الصادر فى البرقية المشفّرة ، (مع

التعليق بأن) الخسارة (الكلية لنا فى مثل هذه الحالة) لا تحتاج إلى توضيح ، وكما أبلغت وزارة الداخلية الموقرة، فإن الأفراد البليدين سوف يُعاقبون بشدة . و(سيتم) دفن جميع الجثث (التى ُعثر عليها) داخل الحدود بطريقة حذرة .

الصفحة ٧ : إن البيان الشامل والمهم جداً للعقيد خليل رضائى (يشمل) الأعمال التى جرت خلال عمليات التهجير من أنقرة وتصرفات رئيس الشرطة السابق السيد بهاء الدين من ماناستير . . . وعندما ُسلم السيد بهاء الدين إلى المحكمة العسكرية واتخذ إجراء قانونى ضده ، تم استدعاؤه إلى إسطنبول . وعندما طلبت وزارة الداخلية أوراق التحقيق ، فإنهاحُجبت ، وحصلت على هذه الأوراق واستردتها وزارة الحربية ، و(بذلك) أعفى المذكور آنفاً (بهاء الدين) من المحاكمة .

٣) الطبيعة الشاملة للمخطط المضاد للأرمن :

الصفحة ٥ : (إن النكبة التى حلَّت بالأرمن) لم تقع بسبب حدث معين ، ولم يقتصر وقوعها على مكان معين . و(على العكس من ذلك) ، فقد نظمتها هيئة مركزية تعمل بالإجماع ، وتتألف من الأشخاص المذكورين آنفاً .

الصفحة ٦ : (آخذين بنظر الاعتبار حقيقة) أن موقعاً مثل بولو (يقع فى ولاية كاستامونو ، ويبعد ٧٢ ميلاً عن ساحل البحر ، على الطريق العام الذى يربط إسطنبول بإزميت وأدابازار وأنقرة) لم يدخل ضمن منطقة الحزام الحربى ، الأمر الذى ُيفسر أن عمليات التهجير إنما جاءت تنفيذاً لأهداف الجمعية ورغباتها ، فلم تكن إجراءً (أملته) ضرورة عسكرية ، ولا إجراءً عقابياً أو تأديبياً .

الصفحة ٧ : . . . إن الطريقة التى أتبعت فى المجزرة هى جزء من الأعمال والنشاطات التى قام بها ممثلو الجمعية ، متضمنة ، فيما يبدو ، أعمالاً ناتجة عن نظام (لعمليات) موجه مركزياً .

٤) الميل للحل النهائى :

الصفحة ٤ : تصَّوروا أنه بإمكانهم حلّ جميع المشاكل العالقة والصراعات العسيرة ، بشكل نهائى ، من خلال إظهار القسوة تجاه كل فرد واللجوء إلى الإرهاب فى كل اتجاه .

الصفحة ٨ : (الإدعاء) بأن هذا الإجراء سيحل المسألة الشرقية .

رابعاً : وسائل الإفناء :

١) القيادة والسيطرة على التشكيلات المخصوصة:

الصفحة ٤ : كان (من بين) مسئولى التشكيلات المخصوصة أعضاء فى اللجنة المركزية ، وهم : السادة الدكتور بهاء الدين شاكر والدكتور ناظم وعاطف ورضا ، وأن السيد عزيز ، المدير السابق للأمن العام ، والسيد جواد ، الحاكم العسكرى (لإسطنبول) ، كانا يعملان ضمن المديرية التنفيذية (للتشكيلات المخصوصة) .

الصفحة ٥ : إن السيد عزيز ، الرئيس السابق للأمن العام ، والسيد عاطف ، العضو فى اللجنة المركزية ، والدكتور ناظم (عملوا) ، فى الحقيقة ، كهيئة أركان عامة فى لجنة أسسوها بإسم التشكيلات المخصوصة .

الصفحة ٥ : . . . إن السيد بهاء الدين شاكر ، الذى اتخذ من أرضروم مقراً له ، استلم مسئولية القيادة للقوات العاملة فى الولايات الشرقية .

الصفحة ٥ : كانت القيادة التنفيذية (للتشكيلات المخصوصة) فى أيدى الأعضاء فى اللجنة المركزية السادة الدكتور ناظم وبهاء الدين شاكر وعاطف ورضا والمدير السابق للأمن العام عزيز .

الصفحة ٧ : تم تنظيم التشكيلات غير النظامية (التشتة) بواسطة بهاءالدين شاكر .

٢) التشكيلات غير النظامية (التشتة) والدرك (الجندرمة) المكونان للتشكيلات المخصوصة :

الصفحة ٦ : إن البرقية المشفرة الصادرة من الوالى

السيد تحسين بتاريخ ١٥ يولية ١٩١٥ تشهد على وقوع هجمات إجرامية وفظائع بحق الأرمن فى ولاية أرضروم من قبل التشكيلات المخصوصة وعدد من أفراد الدرك الملتحقين بهذه التشكيلات .

الصفحة ٦ : قطاع الطرق الذين برزوا فجأة بإسم التشكيلات المخصوصة .

الصفحة ٦ : تُثبت (الحقيقة أنه) بتورطها فى مهمة الإهلاك ، فإن التشكيلات المخصوصة (احتفظت) بالصلات مع الجمعية .

الصفحة ٧ : (وعن كيفية) تعرضهم للمجزرة والنهب على أيدى أعضاء فى تشكيلات (التشتة) المنظمة بواسطة السيد بهاء الدين شاكر .

٣) مشاركة المدانين واستخدامهم فى مهمات التنفيذ للمجازر :

الصفحة ٥ : ولهذا الغرض ، قام (السادة خليل وناظم وعاطف وعزيز) بجمع وتهيئة الرؤساء لقطّاع الطرق ، وقاموا بإخلاء السجون .

الصفحة ٥ : (قام القادة المتنفذون للجمعية) بإطلاق السراح لزمر من المجرمين من السجون . ومن أجل تحديد الإطار للتعليمات حول الأعمال الإجرامية لهؤلاء المجرمين وتزويدهم بالأوامر (الضرورية) والتوجيهات (وضمان السرية التامة للمهمة ، فإن الاتحاد) شكل لجنة فى إسطنبول بإسم التشكيلات المخصوصة.

الصفحة ٦ : المجرمون والخارجون على القانون المرتبطون بالتشكيلات المخصوصة .

الصفحة ٧ : بدء التحقيق مع المدير العام للسجون السيد إبراهيم (الذى له صلة بالنكبة والفظائع التى ارُتكبت ضد الأرمن) .

الصفحة ٧ : التدبير والقيادة والاستخدام لجزارى البشر فى قاطع العمليات للجيش الثالث . . . وجمع المجرمين المستحقين لحكم الإعدام . . . والدرك الأشرار ذوو الأيادى الملطخة بالدماء .

٤) الإشارة إلى أرتفين :

الصفحة ٥ : تظهر الوثيقة الوحيدة المرفقة بعريضة الاتهام هذه أن البرقية المشفرة التى تحمل توقيع أ. جواد تعلم «أن السيد بهاء الدين شاكر سيتولى الأمر شخصياً فى أرتفين» .

الصفحة ٨ : فى الرد السرى رقم ٦٩ على الصفحة نفسها من الوثيقة الوحيدة التى ُوجدت فى الملف الخاص بالتشكيلات المخصوصة نقرأ النص الآتى : «بما أنه لم يبقَ لكَ أى شئ تفعله ، لذا استأنف السير إلى طرابيزون لتتولى القيام بمهمة هى أهم من مسألة أرتفين» .

خامساً : طرق الإفناء :

١) أنواع الجرائم والأفعال الشريرة :

أ- تحقيق الربح الفاحش والإثراء الذاتى :

الصفحة ٤ : بانتهاج سياسة القبضة الحديدية وسوء استخدام السلطة ، سعى قادة الجمعية المتنفذون إلى جمع الثروة (لحسابهم الخاص) .

الصفحة ٦ : استحوذ ضابط برتبة ملازم أول ، واسمه فائق ، على أربع بنات من عائلة عربيان ، وسرق الملازم أول السيد كامل ١٨٦٣ ليرة عثمانية ، و٣٥ حملاً من الأثاث والكثير من المجوهرات . إن هذه الفضائح التى تطال النساء والمال هى الأكثر خزياً وإخلالاً بالآداب .

الصفحة ٧ : كيف ذهب عضو اللجنة المركزية السيد ممدوح شوكت وأخوه السيد رفعت إلى أنقرة ، فى ذلك الوقت ، وأثرا نفسيهما .

ب- الإغراق الجماعى فى البحر الأسود :

الصفحة ٧ : كيف تم وضع الأرمن على متن قوارب صغيرة ، وتم إغراقهم على شواطئ البحر الأسود .

ت ـ القتل والنهب والجرائم المتنوعة :

الصفحة ٦ : ارتكاب المجزرة وإهلاك القوافل المعرضة للتهجير .

الصفحة ٦ : المجازر . . .

الصفحة ٧ : ارتكاب المجزرة وإهلاك الأرمن ، كذلك سلب ممتلكاتهم ونهبها . . .

الصفحة ٨ : ارتكاب المجزرة وتحقيق الربح الفاحش . . .

الصفحة ٥ : قتل الناس ، ونهب الأغراض والمال ، وتدمير المنازل ، وإخراج الأحشاء من الجثث ، والاغتصاب ، والانغماس فى جميع أنواع التعذيب والأفعال المخزية .

٢) أمر صريح بتنفيذ المجازر :

الصفحة ٦ : فحوى البرقية المشفرة : «هل تتم تصفية الأرمن المرسلين من هناك ؟ هل يتم إفناء الأشخاص الخطرين ، الذين بشأنهم أبلغتمونا أنكم تقومون بنفيهم وإبعادهم ، أم أنه يتم إرسالهم ونفيهم فقط ؟ أجيبوا بوضوح . . . » .

الصفحة ٦ : بعد أن قال لمتصرف (دير) الزور السيد زكى «يدور حديث بأنكَ قمتَ بإفناء ١٠٠٠٠ أرمنى» ، فإنه (تلقى من) السيد زكى الرد (الآتى) : «أنكَ تطعن فى كرامتى . أنا أزدرى الرقم ١٠٠٠٠ . هيا ، ارفعه» .

٣) خيانة الإسلام :

الصفحة ٦ : وقد ذكر مسلمو كاستامونو الأحداث التى وقعت خارج منطقتهم بإشمئزاز ، حتى أنه ذات يوم ناشد مفتى الإسلام والشيوخ والأعيان مجتمعين الوالى رشيد باشا (بهذه الكلمات) : «لقد سمعنا أن الأرمن فى الولايات المجاورة ، بضمنهم عائلات كاملة تضم الأطفال ، يتم سوقهم إلى قمم الجبال وقتلهم هناك ، كأنما يتم سوقهم إلى المسلخ . نحن لا نُريد أن يحدث أمر كهذا فى منطقتنا ، لأننا نخشى الغضب الإلهى . إن الكفر لا يُشكل تهديداً لحكومتنا ، إنما تُوجد حكومة تستطيع البقاء والاستمرار من خلال ممارسة الظلم والقسوة . نرجوكم ، ساعدونا ، لمنع معاملة سيئة كهذه من الحدوث فى ولايتنا . . . » و(بعد الحصول على التطمينات) مضوا فى سبيلهم وهم يذرفون دموع الفرح .

الصفحة ٧ : على الرغم من الوصية الإسلامية التى تقضى بالامتناع عن فعل الأمور المحظورة تحت طائل التهديد والتخويف . . .

الصفحة ٧ : (يجب على المرء أن يُدرك) أن (ظروف) الإرهاب والتهديد هى التى جعلت المسلمين فى هذه المناطق يفشلون (فى تقديم المساعدة) . فامتلاك حس العدالة والحكمة يجب أن يكون كافياً لإقناع (أى شخص) بأنه لا يُمكن توبيخ السكان المسلمين والموظفين المساكين للمأساة (التى حلّت بالأرمن) .

سادساً : مشاركة السلطات المدنية والعسكرية :

١) تورط وزارة الداخلية :

الصفحة ٥ : . . . إن السيد . . . الذى أرسل إلى حلب لفت انتباه المحكمة إلى أن هدف عمليات التهجير كان الإهلاك (كما اعترف له أ. نورى بهذه الكلمات) : «لقد اتصلتُ بالسيد طلعت واستلمتُ منه شخصياً الأوامر الخاصة بالإفناء» .

الصفحة ٦ : . . . يُبين أن وزارة الداخلية والجمعية كانتا متورطتين فى إدارة وتوجيه قطاع الطرق هؤلاء .

الصفحة ٧ : . . . مع تدوين الملاحظة (للحفظ) ، أهمل السيد طلعت التقرير (حول الفظائع) .

الصفحة ٧ : . . . بناءً على طلب وزارة الداخلية . . فإن (مدبر الفظائع) المذكور آنفاً قد أعفى من المحاكمة .

الصفحة ٨ : كُتب على فحوى البرقية التى أرسلها السيد بهاء الدين شاكر بعد فك الرموز للشفرة : «إلى اللجنة المركزية عبر الوسيط وهو وزير الداخلية طلعت . . . » .

الصفحة ٨ : (ثمة تصريح حول) طرد الوالى السابق لأنقرة السيد مظهر من العمل بسبب أنه رفض تنفيذ الاقتراح المتعلق بتهجير وإتلاف (الأرمن) ، و(حول) تصفية مسئولين محليين (قائمقامين) لرفضهما الفظائع وأحكام الإعدام المنفذة بحق العرب وعمليات التهجير التى بدأها والى ديار بكر .

٢) الصلات بين العسكريين العثمانيين والتشكيلات المخصوصة :

الصفحة ٥ : تُثبت المذكرة المرقمة ٥٩أن خليل باشا ، عمّ السيد أنور الهارب ، انخرط فى التشكيلات المخصوصة أثناء خدمته حاكماً عسكرياً (لإسطنبول) ، وهو ما تُبرهنه البرقية المرقمة ٦٧ التى أرسلها السيد خليل المذكور آنفاً إلى والى إزميت .

الصفحة ٥ : تُبين المذكرة المرقمة ٦٨ الصادرة بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩١٤ ، والمرسلة من السيد خليل المذكور أعلاه إلى مديرية الحرب ، أن التشكيلات المخصوصة قد زُوِّدت بالمتفجرات .

الصفحة ٥ : من بين الأعضاء فى اللجنة التنفيذية للشبكة السرية . . . للتشكيلات المخصوصة . . . كان السادة عزيز وعاطف وناظم فاعلين فى إسطنبول ، وقد أقر الحاكم العسكرى جواد القرارات التى اتخذها هؤلاء ونفذها .

الصفحة ٥ : يحمل القرار رقم ١٥٠ موافقة جواد وتوقيعه مع ملاحظة (موافق) . وأرسل هذا القرار بصيغة أمر عبر البرقية المشفرة التى حملت اسم (أ. جواد) .

الصفحة ٥ : وحتى الحاكم العسكرى جواد ، والذى كان يُقر ويُنفذ القرارات المتخذة من قبلهم (أعضاء مديرية التشكيلات المخصوصة) ، أعطى مبالغ كبيرة من المال لأناس تم استخدامهم (من قبل هؤلاء الأعضاء) وإرسالهم إلى مناطق مختلفة . وقد أعطى لبعض القادة ، مثل الدكتور بهاء الدين شاكر ، مفاتيح الشفرة ، ووضع سيارات تحت تصرفهم ، وأمدّهم بالمال الكافى والمتفجرات .

الصفحة ٧ : (تنص) البرقية التى تحمل توقيع قائد الجيش الثالث محمود كامل على : «كل مسلم يحمى الأرمن سُيشنق أمام داره التى ستُحرق أيضاً . وإذا كان المتهم موظفاً حكومياً ، فإنه سيُطرد من وظيفته ويُحاكم أمام محكمة عسكرية . أما إذا وفر الحماية ضابط فى الجيش ، فإنه سيُفصل من الخدمة ويُسلم إلى المحكمة العسكرية المذكورة آنفاً لمحاكمته أمامها» .

٣) تطبيق العقوبات لضمان الإذعان للأوامر :

الصفحة ٥ : إن بعض الموظفين الطيعين والخنوعين (تورطوا فى الفظائع) .

الصفحة ٧ : خضع المسئولون الحكوميون رفيعو المستوى لأوامر وتوجيهات الدكتور بهاء الدين شاكر .

الصفحة ٧ : بحسب نتائج التحقيق (التى أجرته هذه المحكمة) ، فإن الذين رفضوا ، بشكل عنيف ، المأساة المذكورة آنفاً واتخذوا موقفاً بعدم المشاركة فيها اعُتبروا خونة لوطنهم ، فى حين تمتعت العناصر (المتورطة) فى المأساة بشكل فاعل ، كبهاء الدين ، بحماية ودعم كبيرين .

الصفحة ٧ : وتم إخبارهم بأن المسئولين الذين يتصرفون ببلادة فى هذا الأمر سُيعاقبون بشدة .

الصفحة ٨ : رداً على استفسار قائد الجيش السيد جمال الموجه للسيد طلعت (حول أسباب) الإقالة لوالى

قونية السابق جلال (من منصبه والياً لولاية حلب) ، فقد جاءت الإجابة بأنها (الإقالة) ناجمة عن الاختلاف فى وجهات النظر حول المسألة الأرمنية بين (جلال من جهة) والحكومة المركزية (من جهة أخرى) .

الصفحة ٨ : إن التصريح بشأن إقالة والى أنقرة السيد مظهر من منصبه بسبب رفضه لتنفيذ الاقتراح و . . . عن اثنين من المسئولين المحليين (قائمقامين) تمت تصفيتهما (للأسباب ذاتها) .

سابعاً : حيلة «إعادة التوطين» يكشفها إهلاك الناجين فى الصحراء :

الصفحة ٥ : (صرّح) السيد عبد الأحد نورى الذى أرسل إلى حلب أن التهجير يعنى الإفناء ، (مضيفاً) : «لقد اتصلتُ بالسيد طلعت واستلمتُ منه شخصياً الأوامر الخاصة بالإفناء» .

الصفحة ٦ : بعد أن قيل له : «يدور حديث بأنكَ قمتَ بإفناء ١٠٠٠٠ أرمنى» ، رد زكى على القائل : «إنكَ تطعن فى كرامتى . أنا أزدرى الرقم ١٠٠٠٠ . هيا ، ارفعه» .

الصفحة ٨ : لقد أبلغ بأن إقالة السيد جلال (من منصبه والياً لولاية) حلب كان بسبب التعارض فى وجهات النظر بينه وبين الحكومة المركزية .

ثامناً : رقمان إحصائيان عن عدد الأرمن المهجرين :

١) من ولاية أنقرة :

الصفحة ٦ : وصل مجموع عدد الأرمن المهجّرين من ولاية أنقرة إلى ٦١ ألفاً .

٢) من ولاية ديار بكر :

الصفحة ٧ : وصل عدد الأرمن المبعدين من ديار بكر إلى ١٢٠ ألفاً .

قرار الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية التركية :

٥ يولية ١٩١٩

بعد الاستماع إلى الالتماسات التى قدمها الطرفان وأقوالهما أثناء سير هذه المحاكمة ، وفحص ودراسة الوثائق المتعلقة بهذه القضية بالتفصيل ، وبعد إجراء مشاورات عديدة بهدف حسم المسائل موضع الخلاف بشكل مناسب ، يُعلن قرار الحكم الآتى :

على الرغم من مطالبة المتهمين ومحاميهم بإخلاء سبيل المتهمين ، فإنه وفقاً للوائح الاتهام الصادرة من المدعى العام فى ٣ و ٢٠ و ٢٢ مايو ، و ٩ و ١٦ و ٢٥ يونية ١٩١٩ ، فإن المتهمين كانوا فى الحقيقة ممثلين لسلطة حزب الاتحاد والترقى المنحل حالياً ، والذين ارتكبوا جرائم لا تُحصى ، كما هى الحال بالنسبة لأعضاء المجلس العمومى للاتحاد الذين دبّروا الجرائم المذكورة أعلاه . لذا ، (أُقضى بأن) جميع المتهمين يستحقون المحاكمة ومواجهة قرارات الحكم التى تتضمن العقوبات .

فى البدء ، يُعد من الضرورى دراسة قرارات وأعمال الحزب المذكور أعلاه (الجمعية) منذ تأسيسه . وقبل نشوب الثورة التركية (عام ١٩٠٨) ، عبّر أفراد ومنظمات ، هى اليوم سرية ، عن مشاعر وأهداف وطنية . ويُمكن تلخيص سجل هؤلاء الأشخاص والأحزاب والحركات منذ الثورة على النحو الآتى :

فى ٩ يولية ١٣٢٤ (١٩٠٨ م) ، انسحب (بعض) الرعايا العثمانيين المتعطشين للعدالة والحرية إلى جبال رسنة للقتال فى سبيل الحرية .

وبالنسبة لجميع العثمانيين المتعطشين للعدالة والحرية ، عبّر الانسحاب إلى رسنة فى ٩ يولية ١٣٢٤ (١٩٠٨ م) عن السيل المتدفق من الماء الزلال الذى نزل

عليهم من الجنة . وحصلت القناعة بأن هذا هو العلاج الوحيد للاضطهاد والظلم الذى عانينا منه . ولم يعترض الشعب البتة السبيل نحو نشر الحركة ، وقدم بإخلاص ووفاء الدعم للثوار ، لحين عودة الظروف الطبيعية فى جميع المقاطعات فى الإمبراطورية العثمانية مترامية الأطراف ، والتى فاضت بالأمل فى إقامة العدالة والحرية الحقيقية . وغالباً ما كانت هذه الصرخات العذبة تصل إلى مسامع الثوار ، فازدادت حركتهم قوةً .

ولكن مع مرور الزمن ، ونتيجة لارتكاب الأخطاء السياسية ، ضاعت من الإمبراطورية أجزاء عديدة من الأراضى العثمانية ، الواحد تلو الآخر . وبذلت الجهود لتحديد هذه الاخفاقات عن طريق التأكيد على أخطاء النظام القديم . وتعاقبت الأخطاء الواحد تلو الآخر . وحتى النتائج (المروعة) للحروب الإيطالية والبلقانية لم تُؤد إلى الشروع بتطبيق برامج للإصلاح الإدارى . وخَاب ظن المتفائلين ، وسيطر الألم والقلق على المتعطشين للحرية . والبعض ممن اعتقد أنه يعمل للمصلحة الوطنية انقاد لمصالحه الشخصية ، وسلك طريقاً خاطئاً تماماً . وآخرون ممن صرخوا «نحن متعطشون للحرية» ارتكبوا أفعالاً ذات طابع غريب قادت البلاد نحو الخراب . وقد عرّضوا الأرض إلى حالة النضوب المؤلمة ، ومارسوا الأنانية وضللوا الحكومة بشكل طائش ، متظاهرين بإطاعة القوانين ، إلا أنهم فى الحقيقة قاموا ، من خلال ممارسة أساليب الخداع ، بخلق نظام من الهيئات فى الولايات ، والتى تولت الإدارة المحلية فيها ، واخضعوا لسلطتهم أخيراً مجلس الوزراء عن طريق تولّى أمر الجمعيات التشريعية . وبهذا ، توصلوا إلى تحقيق أهدافهم .

ويتبين من تصريحات وزير المالية جاويد بك والتقارير والسجلات المكتوبة للجنة الخامسة للبرلمان ، لاسيما تلك المؤرخة فى ٢٤ - ٢٦ أكتوبر ١٣٣٤ (١٩١٨م) ، أن السلطة التنفيذية لحزب الاتحاد والترقى اتخذت خطوات حاسمة ومتهورة تتعلق بقدر الأمة والبلد . وقد أعلنت حالة الحرب بقرار فردى ، حتى من دون استشارة مجلس الوزراء والحصول على موافقته ، معتبرة هذا الأمر غير ضرورى ، على الرغم من أنه حتى الملوك لا يُمكنهم إعلان حالة الحرب بشكل اعتباطى .

وفهم الجميع أن مثل هذا التصرف لا يُمكن أن يثُمر عن شىء جيد .

إن معارضى حزب الاتحاد ، الذين كانوا يكنون قدراً معيناً من الاحترام لهذا الحزب ، أصبحوا ينتقدونها بشكل صريح .

وبعد الثورة ، اعُتبر إعلان حالة الأحكام العرفية ضرورياً ، وهو إجراء اتخذه الحزب ، ولكن من دون انقطاع ولأجل غير مسمى . وقد جندوا الرعاع والغوغاء للهجوم على الباب العالى . واغتالوا وزير الحربية (ناظم) والشخص المرافق له ، وشرعوا بإسقاط حكومة (كامل باشا) وتشكيل حكومة الاتحاد والترقى . وباختصار ، أقالوا من الوظيفة الأعضاء المتمرسين والجديرين بالاحترام فى الحكومة ، وعينوا مكانهم أشخاصاً ينتمون إلى الحزب . ووصل الحال بالناس إلى أن ينشدوا مجدداً أيام الطغيان . وبدأ الجميع بالاحتجاج على تفشى الاستبداد والطغيان .

إلى جانب كل ذلك ، خلقوا حيزاً كبيراً من المضايقة للعناصر غير المسلمة فى البلاد ، ولاسيما الأرمن الذين تطلعوا إلى تحقيق العدالة والسلم من دستورنا النفيس . وفهم هؤلاء الناس أنهم كانوا ضحية للنفاق ، وراحوا يتطلعون إلى اللحظة المناسبة التى يتمكنون فيها من تحقيق طموحاتهم القومية السابقة .

والسبب فى كل ذلك يعود إلى الاتحاديين أنفسهم ، الذين أثاروا قضايا قومية وعرقية ، حتى بين المسلمين فى البلاد ، وقد تم إثبات كل ذلك عن طريق البحث وإجراء

الاستجوابات المكثفة حول المسألة ، كما يتبين فى اتهام المدعى العام .

لقد أكدت المحكمة العسكرية النقاط الخمس الآتية ، غير القابلة للشك ، والتى تُؤيد طلب المدعى العام للوصول إلى قرار الاتهام .

وتتعلق هذه الحقائق بالهيئة الفاعلة للاتحاد والترقى ، وهى الممثلة لسلطة الحزب . إن الجرائم الشخصية المنسوبة إلى هذا التمثيل قد لطخت اسم الحزب . وبكل أمانة ، كلنا (أعضاء المحكمة) مقتنعون بهذه الجرائم .

وعليه ، لا يُمكن أن تُنسب الجرائم المذكورة آنفاً التى صدرت فيها الأحكام إلى جميع الأعضاء (المتهمين) . ويجب وضع تدبير قانونى خاص للحكم على درجة الذنب أو البراءة لجميع المشاركين فى هذه الجرائم ، كل حسب درجة ذنبه .

أعلن محامى المتهم ، فى سياق دفاعه ، أن وجود الأحزاب السياسية اعتُبر ضرورياً فى ظل النظام الدستورى . وحتى اليوم ، تُوجد فى الحقيقة أحزاب سياسية أخرى فى بلادنا ، ولاسيما حزب (الحرية والائتلاف) الذى يملك مقراً رئيسياً وجمعية عامة وفروعاً ، مثل حزب (الاتحاد والترقى) ، و (قال محامى الدفاع) حتى أن حزب (الحرية والائتلاف) قد دعا أعضاءه من الوزراء إلى اجتماع خاص .

وترى هذه المحكمة ، بعد إجراء العديد من المشاورات ، أنه على الرغم من ضرورة وجود الأحزاب والائتلافات فى بلدان يحكمها الدستور ، فإن هذه الأحزاب والحركات يجب ألا تتدخل مطلقاً فى شئون الحكومة والسلطة التنفيذية . وبعد تحديد أهدافهم وغاياتهم بالأغلبية فى مؤتمراتهم الوطنية ، تراهم يتركون الوزراء ، الذين يتمتعون بثقتهم ، للتعبير عن وجهات نظرهم والتصويت على وفق ما يمليه عليهم ضميرهم .

وتطمح الأحزاب والحركات ببساطة للتأثير فى أعمال الحكومة لتتوافق مع خططها الخاصة ، وتعمل فقط على تحقيق هذه الغاية . ولا تتدخل فى عمل الغير ، وتُحاول دفع الوزراء الذين لا يُقرون أعمالهم إلى الاستقالة لا بالتهديد ، بل عن طريق التصويت بحجب الثقة . فهذا هو المسار الطبيعى لإنجاز الأمور .

أما فيما يخص الأحزاب الموجودة فى تركيا ، فحتى انعقاد الجمعية الوطنية ، لا يُمكن لحزب الأغلبية أن يُمارس أى تأثير أو تدخل فى أعمال السلطة التنفيذية للحكومة التى لم يخترها هو . ومن جهة أخرى ، إذا حاول مثل هذا الحزب تغيير التقليد القانونى والدستورى للحكومة ، فإن النتيجة النهائية ستكون سيئة . وهكذا ، لابد للمرء أن يستنتج ، من فحص الدوائر المختلفة لهذه الحكومة ، أن آراء محامى الدفاعى هى غير صحيحة .

والنقاط الخمس التى أشارت إليها المحكمة هى الآتية:

١ ـ بناءً على الأدلة التى قُدمت إلى المحكمة العسكرية هذه ، يتبين أن المجازر التى وقعت فى قضاء بوغازلايان (أنقرة) وسنجق يوزغات وولاية طرابيزون كانت قد نظمت وارتكبت من قبل قادة حزب الاتحاد والترقى .

٢ ـ جادل الدفاع بأن أخبار تلك المجازر كانت قد أبلغت (للحزب) بعد ارتكابها فقط . ولكن حتى لو صحت هذه الفرضية ، فمن الواضح أنه حتى بعد وصول أخبار الفظائع ، لم تتخذ أية خطوة لمنع تكرارها ، ولم تكن هناك أية ترتيبات لمعاقبة المجرمين الأصليين .

وتبين أن رئيس الاتحاد (الصدر الأعظم) ورئيس الوزراء سعيد حليم باشا ، وعند إعلان التعبئة العامة ، دعا إلى منزله على شاطئ البحر أعضاء اللجنة المركزية للحزب ، ونصحهم بأنه من الخطر جداً على تركيا أن تُشارك فى الحرب ، وأن عليهم تبنى سياسة الحياد . ودعم آراءه بالتفسيرات والبيانات الواقعية ، لكنه فشل

فى إقناعهم بوجهة نظره ، وبذلك دخلوا الحرب . وبناءً على محاضر الجلسات للبرلمان ، وكما أكد (رضا بك) ، فإنه من الواضح أن المسئولين الممثلين للاتحاد والترقى قاموا ، حتى قبل الإعلان عن الحرب ، بتشكيل عصابات من قطاع الطرق فى طرابيزون ، والتى دخلت الأراضى الروسية وارتكبت أعمال العدوان . وقد اعترف رضا بك بهذه الحقيقة . والحرب نفسها لم تُعلن بالموافقة الكاملة لمجلس الوزراء . وبعد اتخاذ القرار بدخول الحرب ، استقال من منصبه كل من (جاويد بك) وزير المالية ، و (تشوروك صولو محمود) وزير البريد والبرق ، و (سليمان البستانى أفندى) وزير التجارة . وهو ما يُؤكد أيضاً الحقيقة بأن الحرب لم تُعلن بقرار من مجلس الوزراء ، وأنه تم اتخاذ هذه الخطوة من قبل حزب الاتحاد والترقى ، أى أن الحزب لوحده أعلن الحرب .

٣ ـ ويتبين من شهادة رئيس الوزراء السابق أحمد عزت باشا بأن استقالته من منصب وزير الحربية جاءت بعد تدخل حزب الاتحاد ، وكنتيجة مباشرة لعداء الحزب تجاهه .

٤ ـ بعد الوصول إلى تفاهم حول موضوع الدعم اللوجستى للجيش فى المؤتمر العالمى لحزب الاتحاد والترقى ، سلّم مقر الحزب فى إسطنبول إدارة تلك المهمة إلى ممثله كمال بك . فى البداية ، أسسوا هيئة لرجال الأعمال تولت أعمال وحقوق عدد من الشركات والمؤسسات واستولت على ممتلكات خاصة . وأجبرت هيئات عامة على نقل موجوداتها لعدد محدود من الأشخاص ، بضمنهم أعضاء فى الهيئات المذكورة آنفاً . وعلى إثر ذلك ، هلك عدد لا يُحصى من الرعايا العثمانيين من جراء نقص التغذية ، وعانى كثيرون من الشلل وقضى آخرون نحبهم . وقد أدى ذلك إلى إضعاف القدرة الدفاعية للحكومة . وتُؤكد سجلات مؤتمر الاتحاد لعام ١٣٣٢ (١٩١٦ م) أن مركز الاتحاد والترقى تدخل فى أعمال الحكومة ، وتُبين هذه السجلات أن تقريراً بهذا المعنى ألقى فى المؤتمر تم استقباله بحرارة .

وقد طلبت هذه المحكمة من المجلس البلدى (لإسطنبول) توضيحاً لهذا الحدث ، وتمت الاستجابة لهذا الطلب .

٥ ـ أثناء التشاور مع مجلس الشيوخ حول نقل المحاكم الشرعية إلى وزارة العدل ، أجاب شيخ الإسلام موسى كاظم أفندى عن سؤال موجه له ، قائلاً : «لا تسألونى عن رأيى ، لأن الحزب يُريدها كذلك ويجب أن تكون كما يُريد» . وتم شرح هذه الظروف وفهمها بشكل كامل خلال هذه المحاكمة .

ويدل هذا ، ببساطة ، على تدخل حزب الاتحاد فعلياً (فى شئون الحكومة) .

وكانت هذه النقاط الخمس معروفة لهؤلاء جميعاً ، كالأمور الأخرى التى رأينا جميعاً نتائجها . وبالإشارة إلى الأمور المهمة للدولة ، لم تُمنح لمجلس الوزراء أية فرصة للحكم فى القضايا على وفق رأيها ومشورتها الخاصة . وهناك أمثلة على التدخل لجعل الحكومة تخضع لمصالحهم وأهدافهم الخاصة . وقد تمت برهنة كل ذلك .

وبحسب العرف القانونى للحكومة العثمانية ، تنقسم السلطات إلى ثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية . ووضع الاتحاد نفسه ، كسلطة رابعة ، فى مرتبة أعلى من السلطات الثلاث للحكومة ، ليسود عبر التهديد ويُشوه عرف حكومتنا .

إن مدبرى الجرائم المذكورة أعلاه ، الذين يُمثلون السلطة لحزب الاتحاد والترقى والأعضاء فى الجمعية

العامة للحزب ، هم الهاربون رئيس الوزراء طلعت باشا ووزير الحربية أنور أفندى ، المطرود الآن من الخدمة العسكرية ، ووزير البحرية جمال أفندى ، المطرود كذلك من الخدمة ، ووزير التربية الدكتور ناظم، وهم المجرمون الرئيسيون ، وقد تم تحديدُ جرمهم عن طريق التصويت بالإجماع . أما فيما يتعلق بقضية عضو الجمعية العامة للاتحاد شيخ الإسلام موسى كاظم أفندى ، الذى كان حاضراً أثناء المحاكمة ودافع عنه كل من محامى الدفاع والمدعى العام وزعما أنه رجل فاضل وشخص ذو خلق رفيع وثقافة عالية ولا يُمكن لهما أن يتوقعا احتمال مشاركته فى الجرائم ، فقد كان موسى كاظم أفندى ، على أية حال ، أحد أهم الأعضاء فى الحزب منذ الثورة ، إلا أنه ، وبشكل واضح ، أقنع ببراءته أناساً يحملون ثقافة عالية ، مثل محامى الدفاع والمدعى العام .

والحقيقة هى أنه شخص لم يستوف تعليمه ، وقدّم مآثر الحزب لأناس جاهلين على أنها منطقية وشرعية . ولم يبذل أى جهد (كى يمنع ارتكاب الجرائم) ، وحتى أنه أعاق محاولات تهدف إلى تصحيح آراء خاطئة . وقد تبين فى هذه المحاكمة أنه أدار الشئون العلمية والدينية لحزب الاتحاد والترقى ، وعمل بشكل يتنافى مع الشريعة الإسلامية ، وأعطى مشورة تتنافى (مع روح الإسلام) . ولقد أخبر هذه المحكمة أن المشورة التى أعطاها لم تكن صحيحة ، واعترف بأنه لم يبذل أى جهد لإيقاف مجرى (الأحداث) . وقال أيضاً إن الاستقالة من حزب الاتحاد والترقى تعنى التخلى عن الإسلام . وهذه المفاهيم ومثيلاتها لا تتوافق مع صفات الفضيلة والكمال المنسوبة إليه ، وهى ببساطة تزيد من ذنبه . ولدى الاستجواب والتحقيق مع هذا الشخص ، تبين بوضوح أنه مع انشغاله جداً بالعمل فى الفرع العلمى لحزبه ، وعلى الرغم من عدم كونه من مدبرى الجرائم الرئيسيين ، بيد أنه ، مع ذلك ، أضحى مشاركاً فيها . لذا ، تم تأكيد ذنبه عبر التصويت بالإجماع ، واتخذ القرار فى قضيته بأغلبية ثلثىّ الأصوات .

ولم يثبت انتساب الرئيس السابق لمجلس الشيوخ رفعت بك إلى حزب الاتحاد والترقى ، ولا مشاركته فى الجرائم المرتكبة . وقررت المحكمة بالإجماع إطلاق سراحه ، شريطة ألا يكون مسجوناً على ذمة قضية أخرى . وكان الوزير السابق للبريد والبرق هاشم بك فى برلين ، عندما تم اختياره ليكون وزيراً من دون أخذ موافقته ، وتم تعيينه وزيراً عند عودته إلى إسطنبول ، على الرغم من رفضه لتولى هذا المنصب . وقد تزامنت فترة توليه للوزارة مع السنوات الأخيرة لنشاط المجلس الوزارى للاتحاد ، وحضر فقط ثلاثة اجتماعات عامة للاتحاد شغل نفسه خلالها بقضايا تقع خارج إطار الدستور . ولم يُشارك شخصياً فى أية مشاورات للاتحاد، وكان مجرد مستمع ، وقد ثبت ذلك فى التحقيقات اللاحقة . وبذلك ، تم إطلاق سراحه هو الآخر بأكثرية الأصوات ، على ألا يكون معتقلاً على ذمة قضية أخرى .

أما بالنسبة لأحكام العقوبات ، فقد تم إيقاع العقوبة بالأشخاص المذكورين أعلاه ، وهم : طلعت وأنور وجمال والدكتورناظم الذين ارتكبوا أكبر الجرائم ، حسب الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من قوانين العقوبات المدنية الإمبراطورية . وستتم أيضاً معاقبة كل من جاويد ومصطفى شريف وموسى كاظم ، وفقاً للفقرة الثانية من المادة نفسها وبموجب الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥ فى القوانين نفسها . وفيما يأتى نصوص المواد المشار إليها :

«عندما يرتكب عدد من الأشخاص مجتمعين جريمة ما ، أو يرتكبون جريمة تشمل عدداً من الأعمال الإجرامية ، وعندما يكون كل شخص من هؤلاء الأشخاص مسئولاً عن ارتكاب جانب واحد أو عدة

جوانب من الجريمة ، فإنهم يُعتبرون مشاركين معاً فى الجريمة وتتم معاقبتهم ، كل على حدة ، باعتبارهم المجرمين الرئيسيين» .

«عند تغيير الشكل للحكومة الدستورية ، أو التآمر على السلطنة ، أو ارتكاب جريمة قتل ناشئة عن عمل من أعمال العنف يُعاقب المتهم بالموت فى حال ثبت ارتكابه لمثل هذه الأفعال» .

«يُعاقب الشركاء فى جريمة شنيعة ، والذين لا يخضعون للاستثناء القانونى ، على النحو الآتى : إذا حُكم على المجرم الرئيسى بالموت أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، يُحكم على الشركاء بالأشغال الشاقة لمدة لا تقل عن عشر سنوات» .

لذا ، ووفقاً للفقرات المذكورة أعلاه فى القوانين ، يُحكم على طلعت وأنور وجمال والدكتور ناظم بالموت ، وعلى جاويد ومصطفى شريف وموسى كاظم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .

وعلى الرغم من إطلاق سراح رفعت بك وهاشم بك المذكورين أعلاه ، فإن ذلك يجب ألا يحول دون إصدار أمر بحضورهم إلى المحكمة العليا لأمور تتعلق بوظائفهم .

وبما أن الوزير السابق للبريد والبرق فوسكان أفندى ووزير التجارة سليمان البستانى أفندى قد غادرا إلى أوربا قبل فترة طويلة ، وقد ثبت عدم علمهما حتى الآن بالدعوات الموجهة لهما (من قبل هذه المحكمة) للمثول أمامها ، علماً أنه حتى لو كانا على علم بدعوة هذه المحكمة لهما لكانت عودتهما غير محتملة . لذا ، وُضعت قضاياهما على جدول الأعمال .

وقد صدرت هذه الأحكام بالإجماع غيابياً بحق طلعت وأنور وجمال والدكتور ناظم ، وجاويد ومصطفى شريف وڤوسكان أفندى وسليمان البستانى أفندى ، وحضورياً بحق رفعت بك وهاشم بك وموسى كاظم .

فى ٥ يولية ١٩١٩ (١٣٣٥) ، ٦ شوال ١٣٣٧

التوقيعات : رئيس المحكمة العسكرية ، الفريق ركن مصطفى ناظم بك أحمد ، وعضو المحكمة العسكرية الميرلاى أركان حرب على ناظم ، وعضو المحكمة العسكرية عقيد المشاة رجب فردى بك محمد على .

(استثناء شخصى)

نظراً لاعترافات مصطفى كاظم أفندى والظروف التى تكشفها أقواله ، يتفق الموقّع أدناه كلياً (مع حكم المحكمة) على عدم كونه شريكاً فى جرائم المركز العمومى ، ولكن (فى رأى الموقّع أدناه) أنه استخدم مسئولياته الدينية والعلمية بطريقة تكفل التستر على جرائم الهيئة المركزية ، وأنه لم يبذل أى جهد لمنع ارتكاب تلك الجرائم أو وقفها ، ولم يُقدم استقالته من منصبه (بسبب تلك الجرائم) ، وكان بذلك أحد المجرمين الرئيسيين . وإن هاشم بك ، هو الآخر ، استناداً إلى دليل اعترافاته ، قد اتبع كلياً الهيئة المركزية ، و كان موالياً لها خلال وقبل توليه لمسئوليات منصبه . ولم يُقدم أى اعتراض على الجرائم المرتكبة حتى يوم محاكمته . وهو مقتنع ببراءة الهيئة المركزية (من تلك الجرائم) . ويميل الموقّع أدناه إلى اعتباره شريكاً فى الجريمة . (توقيع) عضو المحكمة العسكرية الميرالاى أركان حرب مصطفى بك عزيز سليمانى .

ثبت أن التوقيعات الملحقة بهذا الحكم هى التوقيعات الحقيقية لأعضاء المحكمة العسكرية .

فى ٥ يولية ١٩١٩ (١٣٣٥)

عن المحكمة العسكرية : ناظم

رئيس أمانة السر المخولة بتسجيل وقائع هذه المحاكمة العسكرية : عابدين دافير ، الجريدة الرسمية : العدد ٣٦٠٤ .